نفـط العـراق
لعنــة الأرض
وآبــار الـدماء
تتـــــــدفق

الفصل الرابع

النفط وأزمة الخليج والحرب

obeikandl.com

obeikandl.com

النفط وأزمة الخليج والحرب

«النفط»: هو الركيزة الأساسية في سياسة الهيمنة الأمريكية التي أدت إلى العدوان وفرض الحصار على العراق، وعندما نتحدث عن هذه الهيمنة الأمريكية لابد لنا من العودة إلى الحقائق الثابتة في السياسة الأمريكية.

يقول وزير الدفاع الأميركي السابق «جون براون»:

«إن من يسيطر على النفط يسيطر على العالم»

ووصفت وزارة الخارجية الأميركية في تقرير سري لها نفط السعودية في الخمسينات: «إنه مصدر هائل للقوة الإستراتيجية، وأحد أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم .. بل إنها أغنى غنيمة اقتصادية في العالم».

«النفط»: مادة أساسية في دوران الاقتصاد العالمي سواء في الدول المتقدمة، أم في الدول النامية .. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعد من أكبر منتجي النفط في العالم «تنتج الآن نحو ٨,٦ مليون برميل يوميًا»، فإن استهلاكها الداخلي يصل إلى «١٨ مليون برميل يوميًا» أي: إنها تستورد نحو «٥٥٪» من احتياجاتها من الخارج. وإن خط الاستيراد في تصاعد سنوي؛ لأن الإنتاج المحلي الأميركي في «نضوب» وكلفة إنتاجيته في ازدياد.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تكن استيرادات الولايات المتحدة من النفط بحجمها نفسه الآن. ولكنها اهتمت منذ ذلك الحين بأن تتزعم «النظام العالمي» لكي لا تنهج أوربا واليابان نهجًا «مستقلًا» عنها. وفي عام ١٩٤٩ اقترح السياسي

الأميركي «جورج كينان» قائلًا: «إن سيطرة الولايات المتحدة على استيرادات اليابان النفطية سيسهل حصول أميركا لذلك عملت الولايات المتحدة على مساعدة اليابان على التصنيع خصوصًا بعد نشوب الحرب الكورية، وحاجة الجيوش الأميركية إلى قاعدة صناعية قريبة لإمدادها بالسلاح والعتاد. فأعادت بناء الصناعة اليابانية العسكرية التقليدية .. وفي الوقت نفسه أحكمت السيطرة على تجهيز اليابان بالنفط وعلى صناعة تكريره. ولم تستطع اليابان إلى منتصف السبعينات تطوير صناعتها النفطية المستقلة إلا بنسبة «١٠٪» أما الـ «٩٠٪» الأخرى فكانت من حصة الشركات الأميركية.

وكان من أهداف مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا الغربية صناعيًا بعد الحرب أن تعتمد أوربا على النفط الذي تجهزه لها الشركات الأنكلو-أميركية.

لقد ترسخت علاقة الولايات المتحدة الأميركية بالوطن العربي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية .. إذ التقى الرئيس الأميركي الأسبق «روزفلت» الملك عبد العزيز على ظهر باخرة قرب خليج السويس. واتفق على ربط السعودية بالمصالح الأميركية .. ثم عملت الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ على دعم إقامة الكيان الصهيوني. ودبرت عام ١٩٥٣ الانقلاب على حكومة محمد مصدق الشرعية في إيران بسبب إقدامه على تأميم النفط .. فحصلت أميركا على «٤٠٪» من امتيازات النفط الإيراني. إضافة إلى امتيازات اقتصادية، وعسكرية، وسياسية. ومشتريات إيرانية من الولايات المتحدة .. وعين «كيرميت روزفلت» ضابط CIA الذي خطط لانقلاب «زاهدي» على «مصدق» نائبًا لرئيس شركة «غولف أويل» البترولية الكبرى «وفي مايس/ مارس/ عام ١٩٧٢ عندما كانت المفاوضات بين العراق وشركات النفط في ذروة التأزم عقد اجتماع في طهران بين الرئيس الأميركي الأسبق

«ريتشارد نيكسون» و«هنري كيسنجر» وزير الخارجية الأميركية آنذاك مع شاه إيران للتنسيق فيما بينهم لضرب، أو التآمر على العراق.

وجاء تأميم النفط العراقي في حزيران/ يونيو/ ١٩٧٢ ضربة كبيرة للاحتكارات النفطية الأنكلو-أميركية .. وفي ذلك العام وضعت الإدارة الأميركية العراق على قائمة «الدول الإرهابية» بحسب زعمها وفي مطلع عام ١٩٧٣ بدأت وزارة الدفاع الأميركية تدريبات عسكرية سنوية في صحراء «موجاف» اسمها «كالي كانيون» حيث يتدرب المارينز «مشاة بحرية» على مقاتلة جنود يرتدون ملابس وتجهيزات عسكرية عراقية.

وأعلن الرئيس الأميركي نيكسون ما يسمى: بـ «مبدأ نيكسون» الذي أقر الاعتماد على قوى إقليمية «إيران- السعودية- وإسرائيل» لتكون خط الدفاع الأول ضد أي تحديات للمصالح الأميركية في المنطقة.

وفي ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٤ صرح كيسنجر: إنه «لا يستبعد قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري للاستيلاء على منابع النفط كلها في الخليج من أجل السيطرة على أسعاره».

إذ كان سعر البرميل آنذاك «٣٤» دولارًا. أما سعره في السوق الفورية فكان يتراوح بين «٤٠-٥٠» دولارًا للبرميل ومنذ ذلك الوقت أصبح السياسيون الأميركيون يناقشون علنًا احتمالات القيام بغزو عسكري لمنطقة الخليج .. وأوهمت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي في مطلع عام ١٩٧٥ «بضرورة غزو منابع النفط في الخليج».

وفي ٧/ ١١/ ١٩٧٩ ناقشت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأميركي الوضع في المنطقة وقدمت تقريرا إلى الرئيس «كارتر» جاء فيه «لأن أميركا

زعيمة العالم الغربي. فهي الدولة الوحيدة المؤهلة لإمداد أوروبا الغربية بالنفط.. وإن زعامتنا لدول العالم أمر يجب ألا يكون مجالًا للنقاش سواء فيما بيننا .. أم بيننا وبين دول العالم الأخرى».

أما عن الوطن العربي، فقالت اللجنة في تقريرها:

١. يجب أن لا نسمح لظهور دولة عربية قوية سياسيًا واقتصاديًا قد تفرض سياسات وطنية على دول الخليج، فترفع من أسعار النفط.

٢. ويجب ألا نسمح باستقرار الأحوال السياسية والعلاقات العربية – العربية.

٣. إن استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي يؤدي إلى تعاظم شعور العرب بالوحدة، ويدفعهم إلى اتخاذ سياسات موحدة تجاه الولايات المتحدة والغرب. لذلك يجب حث الخطى في طريق تسوية هذا النزاع خصوصًا بعد أن أخرجت مصر من المعسكر المعادي لإسرائيل.

وفي أثر مناقشة هذا التقرير المهم في مجلس الأمن القومي الأميركي ... أصدر الرئيس كارتر بيانه الذي عرف فيما بعد بـ (مبدأ كارتر» الذي أعلن فيه «أن النفط ليس مادة إستراتيجية تدخل ضمن مقومات الأمن القومي الأمريكي حسب. بل أنه دم الحياة بالنسبة إلى الولايات المتحدة».

وفي مؤتمر لخبراء النفط عقد في لندن عام ١٩٩٤ عن توقعات استهلاك النفط حتى «٢٠١٠» اتضحت الصورة الآتية:

«إن حجم استهلاك العالم من النفط في عام ٢٠١٠ سيزيد على عام ١٩٩٥ بحجم يتراوح بين «١٥» إلى «٢٠» مليون برميل يوميًا. وأن أسباب هذه الزيادة ناتجة عن:

١- انخفاض إنتاجية حقول النفط في أميركا، وروسيا، والمكسيك، وبعض دول الأوبك.

٢- النمو في الطلب نتيجة التقدم الاقتصادي في جنوب شرقي آسيا، والصين ودول أميركا اللاتينية، وبعض الدول الأفريقية.

وقد أجاب المؤتمر عن السؤال الأساسي:

من أين سيعوض هذا الطلب الجديد المتنامي من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠ ، وما بعده؟

وقد كانت الإجابة حتى عام ٢٠٠٠ فإن الدول «السعودية- العراق- الإمارات- الكويت» هي التي ستتولى توريد الطلب المتنامي ولكن بعد عام ٢٠٠٠ سيتغير ترتيب هذه الدول لتصبح «العراق- السعودية- الإمارات- الكويت»، إذ سيزداد احتياطي العراق من النفط من «١٤٨» مليار برميل حاليًا إلى نحو «٣٠٠» مليار برميل مقارنة باحتياطي السعودية الحالي «٢٧» مليار برميل. وسيظل النفط العراقي أقل كلفة في إنتاجه من أي نفط آخر في العالم بسبب غزارة حقوله العملاقة.

أما الرؤية العراقية- القومية للنفط ..

فتتلخص في أن النفط مادة حيوية في الاقتصاد العراقي والعربي والعالمي لأن فيه منافع للمنتجين «العرب»، وللمستهلكين «الدول الصناعية والدول النامية»، ويجب أن يباع بأسعار عادلة. لا تغمط حقوق المنتجين العرب، ولا ترهق المستهلكين «الدول الأخرى».

وهذا شعار رفعه العراق منذ أكثر من خمس وعشرين سنة في مؤتمرات الأوبك وفي الأوساط الدولية.

ولأن النفط هو مادة عراقية وعربية، وليس نفطًا أميركيًا أو بريطانيًا. فإن عوائده يجب أن تستخدم لأغراض التنمية القطرية والقومية. وليس لخدمة المصالح غير المشروعة لأميركا وبريطانيا.

لذلك سعى العراق في قمة عمان عام ١٩٨٠ إلى إنشاء الصندوق العربي للتنمية برأسمال قدره «٥٠٠» مليون دولار.

إن هذا المشروع الذي لم تكتب له الحياة لتتصل دول الخليج منه، فكان مقدرًا له أن يعزز التضامن العربي والتنمية القومية.

ثم أرسلت الإدارة الأميركية في كانون الثاني/ يناير/ ١٩٨١ بعثة خاصة إلى السعودية برئاسة عضو مجلس الشيوخ «برادلي» مكثت هناك يومًا وجمعت معلومات سياسية، واقتصادية، وعسكرية عن تأثير الحرب العراقية- الإيرانية في نفط الخليج .. وأعدت دراسة إلى البيت الأبيض وكان أهم توصياتها:

١- مادام الصراع بين العراق وإيران قد وقع فعلًا. فمن الضروري العمل على استمراره بما يحقق التكافؤ بين الطرفين. كما أن استمراره يجعل الدول الخليجية وثيقة الصلة بنا وبحلفائنا في الغرب للعمل على حمايتها.

٢- إن السيطرة على نفط الخليج ستمكننا من فرض وجهة نظرنا في السياسة النفطية على جميع الدول المستهلكة للنفط .. وفي هذه الحالة لن تكون بنا حاجة على عقد اتفاقات معها. بل إن هذه الدول هي التي ستسعىّ إلينا لعقد اتفاقات معنا.

واختتمت اللجنة تقريرها بالتوصية الآتية:

«لذلك بات من الضروري تحجيم قوى العراق وإمكاناته»، وهكذا وضعت هيئة الأركان الأميركية في عام ١٩٨٠ خطة الحرب المسماة «warplaiv-1002» التي تضمنت الإجراءات اللازمة لنقل قوات أميركية بسرعة إلى الخليج تحت غطاء احتمال «الرد على تهديدات سوفيتية للخليج»، وهي تهديدات لا وجود لها. إلا أن العسكريين الأمريكان أرادوا إمرار الخطة في الكونغرس تحت هذا الغطاء من أجل الحصول على تخصيصات مالية دفاعية. وبموجب هذه الخطة شكلت «القيادة

العسكرية الأميركية المركزية» التي ترأس عام ١٩٨٧ الجنرال «نورمان شوارزكوف» الذي عاش منذ طفولته في الشرق الأوسط مع والده وآخرين ممن أسهموا في عام ١٩٥٣ في قلب حكومة مصدق.

وفي العام ١٩٨١ نفسه أقرت لجنة الاستماع الخاصة في الكونغرس التابعة للجنة العلاقات الخارجية «إن من الضروري جدًا عرقلة القيادة السياسية العراقية عن تنفيذ أي من أهدافها وضرورة تحجيم نفوذها السياسي والاقتصادي .. ومنع امتداد النفوذ العراقي داخل الأوبيك».

تنظر الرؤية الأميركية إلى مستقبل العرب من خلال خطوط حمر وضعتها أمام الأمة العربية والأنظمة العربية نفسها وتمنعها «أي: الأنظمة» من تجاوزها، أو العمل من أجلها .. وهي:

١- ممنوع على العرب إقامة أي كيان وحدوي، أو اتحاد حقيقي، أو عمل عربي مشترك ومتواصل، لأن مثل هذه الخطوة تخل في ميزان القوى تجاه «إسرائيل» .. وتشجع العرب على مزيد من التقارب والتوحد. بل إن على العرب أن يمنعوا الأقليات القومية وحتى المذاهب الدينية حق الانفصال بحجة «الديمقراطية وحقوق الإنسان». إلا أن الهدف الحقيقي هو مزيد من التجزئة والتناحر في الوطن العربي لأجل القضاء على شعار الوحدة.

٢- محظور على العرب التقدم الصناعي والتكنولوجي المستقل، وعلى الدول العربية أن تكون مفتوحة للاستثمارات والسلع الأميركية. وإن تسهل استثمار ثروة العرب النفطية والمواد الإستراتيجية الأخرى وفق الشروط الأميركية. وإن تكون الأنظمة العربية حارسة للمصالح الأميركية. ومثال على ذلك فقد أصبح مجموع الأموال الخليجية المسجلة دفتريًا بأعلى شكل استثمارات في أميركا، وبريطانيا، ولا

يمكن سحبها أو استعادتها نحو «٧٥٠» مليار دولار حتى عام ١٩٩٠ في حين كانت تبلغ المديونية الخارجية لكل العرب بما فيهم دول النفط «٢٥٠» مليار دولار.

في شباط/ فبراير/ ١٩٩٠ بدأت لعبة تخفيض أسعار النفط .. لقد كانت أسعار النفط في كانون الأول/ ديسمبر/ عام ١٩٨٩ تصل إلى «٢١» دولار للبرميل. وكان سوق النفط رائجًا. ولكن الذي حدث أن الكويت بدأت في زيادة إنتاجها من النفط إلى «٢,٥» مليون برميل في اليوم في حين أن حصتها كانت بموجب نظام الحصص في الأوبيك هي «١,٠٩٥» مليون برميل. إضافة إلى سرقتها نفط الرميلة الجنوبي ورفض إعطاء الأوبيك معلومات عن إنتاجها ونوعيته. لأن نوعية النفط العراقي من الرميلة معروفة .. كما زادت دولة الإمارات العربية إنتاجها أيضًا. وأدى ذلك إلى هبوط الأسعار إلى «١١» دولار في نيسان ١٩٩٠ وإلحاق خسائر بإيرادات العراق تقدر «بمليار» دولار يطرح من سعر البرميل الواحد. وفي هذا الوقت بالذات بدأت الأجهزة للإعلام الأمريكي ومن بعدها أجهزة الإعلام الغربية حملاتها على العراق وتصويره، وتأنه خطر على الخليج. بل وعلى العالم كله.

وبعد أشهر قليلة اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا في ٢٨ شباط/ فبراير/ ١٩٩٠ بإيقاف التسهيلات المصرفية الممنوحة للعراق لاستيراد الـ ز والقمح الأميركي .. وبذلك بدأت الإدارة الأمريكية الحصار الغذائي على العراق بعد فرضها الحصار العلني عليه. وفي ٣١ آذار ١٩٩٠ تصاعدت حدة التهديدات الأميركية والإسرائيلية للعراق. فصرح نائب رئيس الأركان الإسرائيلي بأن «إسرائيل» تستعد لضرب المفاصل الصناعية الرئيسية في العراق .. وقد رد عليهم الرئيس صدام حسين في خطابه في ٢ نيسان ١٩٩٠ بأن العراق «سيحرق نصف الكيان الصهيوني إذا استخدم ضد العراق السلاح النووي»، وهذه التصريحات التي

هدد بها الرئيس العراقي إسرائيل وضعتها أمام القرار السياسي، والعسكري، وخاصة أن العراق بدأ يصنع ويطور بعض الأسلحة صار غيرها الكيان الصهيوني تهديدًا مباشر إليها، وكذلك الولايات المتحدة التي شعرت بخطورة هذه التصريحات وجديتها وهذا ما حصل بعد حرب الخليج الثانية عندما قام العراق بضرب إسرائيل بصواريخ سام.

انخفاض أسعار النفط :

استمرت أسعار العراق في النفط بالهبوط وأصبح العراق في وضع يهدده بالعجز عن تسديد ديونه البالغة حوالي «٤٠» مليار دولار عدا الفوائد. ومن ثم تعلن البنوك عجزه .. وتتوقف عن منحه تسهيلات مصرفية للشراء بالأجل .. وهذا معناه أن العراق يسدد الديون فقط، ولا يستطيع شراء الغذاء والموارد الأساسية للشعب العراقي وهكذا يكمل الحصار الغذائي والعلمي على العراق .. وتشل قدرة العراق على الاستمرار في بناء قوته واقتصاده.

وفشلت كل مساعي العراق مع الكويت لمعالجة هذا الموضوع. وبرغم اتصالاته المستمرة مع السعودية، والإمارات، وغيرها من دول الخليج استمرت الأسعار في التدهور، وتصرفت الكويت بأسلوب «فظ» تجاه مساعي العراق لإجراء حوار بناء.

وفي ٢٩ مايس ١٩٩٠ انعقدت القمة العربية في بغداد لبحث التهديدات الإسرائيلية الأمريكية.

وبعد انتهاء أعمال القمة بنجاح تحدث الرئيس صدام حسين عن الموضوع بأسلوب موضوعي وأخوي. وقال: «إن الذي هو يحدث حرب على العراق .. وإن الذي ينوي شن الحرب على العراق عليه أن يتوقف عن الأذى»، وفي خطاب له يوم ١٧ تموز/ يوليو/ ١٩٩٠ تحدث عن نفس الموضوع محذرًا من أن «قطع الأعناق ولا

قطع الأرزاق»، ولكن دون جدوى ووسط التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لافتعال معركة مع العراق. لقد كان العراق يتوقع الضربات التي تستهدف مواقعه الإستراتيجية في أي وقت.

العراق يشكو للجامعة العربية الكويت:

اشتكى العراق لدى الجامعة العربية والتقى في جدة وزراء النفط للسعودية والكويت، وقطر، والإمارات .. واتفقوا على الالتزام بحصص الأوبيك .. ولكن لم تمض فترة قصيرة حتى أعلن وزير النفط الكويتي: «أن الكويت لا تلتزم بمقررات اجتماع جدة..»

لقد تعددت المعارك .. إذ فتحت الامبريالية الأميركية والصهيونية وعملاؤها في المنطقة كل صفحات الصراع مع العراق في وقت واحد .. المعركة السياسية .. والمعركة الإعلامية .. والمعركة الاقتصادية وبعد ٢ آب/ أغسطس/ ١٩٩٠ تعددت الأساليب، والأشكال الإعلامية التي اتبعتها الإدارة الأميركية في تهيئة الرأي العام الأميركي، وتعبئته ليكون جاهزًا لشن العدوان العسكري على العراق كأمر حتمي.

ركزت أجهزة الإعلام الأميركية وردت معها أجهزة الإعلام الأوربية أن هناك خطرًا محدقًا بالسعودية نتيجة دخول العراق الكويت. بل إن منطقة الخليج كلها مهددة وهذا يعني أن المصالح الأمريكية والعالمية أصبحت في خطر كبير. ويشكل هذا الخطر تهديدًا للأمن والسلام العالمي.

إرسال قوات أمريكية للسعودية:

وهكذا تم إرسال قوات أميركية إلى السعودية بذريعة أن ذلك تلبية لنداء من السعودية. وبناء على طلبها ورغبتها في الدفاع عن أراضيها .. وعلى مدى الأربع

والعشرين ساعة من دخول القوات العراقية الكويت أذاعت شبكات التليفزيون الأميركي الرئيسية «٤٠» تقريرًا عن «الاجتياح العراقي»، وعن «جيش عراقي يواصل التحرك جنوبًا باتجاه السعودية» ثم أذاعت «١٠» تقارير عن القوات العراقية وتسليحها وإعداد الفرق والحرس الجمهوري، ومستوياتها القتالية .. ثم أفاضت في تقاريرها لتثير الرعب قائلة «إن اجتياح العراق للسعودية سوف يبدأ بالتركيز في المرافق المطارات القريبة من الظهران، والتي تبعد عن الحدود الكويتية ثلاث كيلومترات .. بينما الحقيقة إنها تبعد أكثر من «٤٥٠» كيلومترًا ولكن لتضليل الرأي العام بذلك.

أما الخطوة التالية «فستكون احتلال الرياض عاصمة السعودية .. وتتركز في منطقة الظهران جميع الأهداف الاقتصادية الحيوية التي يؤدي الاستيلاء عليها إلى إغلاق الخليج على السعوديين، وإلى إعاقة الإمدادات العسكرية إلى السعودية».

ومعنى هذا التضليل وهذه الرسالة الإعلامية أن التدخل السريع جدًا أصبح ضرورة حتمية، ولكي يتعاطف الرأي العام الأميركي مع إرسال القطعان .. عرضت أجهزة الإعلام الأميركية صور الدبابات الكويتية المغروسة في رمال الصحراء قرب حدود الكويت مع السعودية على إنها دبابات عراقية في طريقها إلى اجتياح الأراضي السعودية.

وفي خطب الرئيس بوش وتصريحاته في الشهور الثلاثة الأولى وردت كلمة «الدفاع عن السعودية، ٣٩ مرة .. وفي عشرين برنامجًا من الحوار والمناقشات مع وزير الدفاع الأميركي «ديك تشيني» وعدد من المسئولين الأمريكان تردد وصف مهمة القوات الأميركية «١٣٠» مرة على إنها مهمة دفاعية عن السعودية ضد هجوم عراقي محتمل عليها.

وكان الرئيس بوش .. يعلن من حين إلى آخر أن العراق سيخنق الغرب اقتصاديًا إذ سيصبح مالكًا لـ «٢٠٪» من احتياطي النفط في العالم «احتياطي العراق واحتياطي الكويت» أما وزير الخارجية جيمس بيكر، فكان يحذر مما أسماه بالآثار الاقتصادية الوخيمة التي سيو جهها المواطن الأميركي فيقول في تصريح له في جريدة «واشنطن بوست» أن النمو الاقتصادي في أميركا سينخفض إلى النصف ثم يتوقف .. ويعود بوش إلى الظهور في التليفزيون محذرًا بقوله «إن الخزين النفطي الأميركي لا يكفي أكثر من ٨٠ يومًا».

وفي مقابلة له مع شبكة «CBS» التليفزيونية الأميركية يقول بيكر: «إن الخطر الذي سيواجهه المواطن الأميركي هو البطالة. إذ ستضطر الشركات إلى الاستغناء عن خدمات الموظفين والعمال، ونتلاقف أجهزة الإعلام الأميركية هذه «الفرية» وتشبعها بحثًا وتحليلًا .. ثم تتحذ إذاعة صوت أميركا أن البطالة في الولايات المتحدة قد بدأت فعلًا بالارتفاع ومن أجل تسويق الحرب على العراق .. تحدث بوش وخبراؤه عن قرب امتلاك العراق السلاح النووي، فخفضت التقديرات السابقة لفترة امتلاك هذا السلاح من خمس سنوات إلى ستة أشهر، لقد أبدى العراق رغبته في إيجاد حل عربي للقضية. وتجاوب مع كل الدعوات التي دعت إلى ذلك وإيجاد حل سلمي عادل ومتوازن لحل النزاع وكما يأتي من وجهة النظر العراقية:

العراق يعلن استعداده للانسحاب من الكويت:

١- في إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم «٦٦٠» في مساء الخميس ٢/ ٨/ ١٩٩٠ الذي يدعو في الفقرة «٣» منه «العراق، والكويت إلى البدء بمفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما. ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وبوجه خاص جهود الجامعة العربية. أعلن العراق في يوم السبت ٤/ ٨/ ١٩٩٠

استعداده للانسحاب من الكويت .. وبدأ فعلًا بسحب قواته يوم الأحد ٥/ ٨/ ١٩٩٠ .. وأعلن أن الوجبة الأخرى ستسحب في يوم الثلاثاء ٧/ ٨/ ١٩٩٠ وتهيأت فعلًا للانسحاب، وقبل ذلك تم الاتفاق على عقد مؤتمر في جدة لمعالجة الموضوع يضم العراق- مصر- الأردن- السعودية- اليمن .. ولكن المؤتمر لم يعقد ودخلت القوات الأميريكية الأراضي السعودية في نفس الموعد المقرر – للمؤتمر.

٢- ولما فشل الحل الأول .. أعلن العراق في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ مبادرة ذات طبيعة شاملة تضمنت:

- إعداد ترتيبات انسحاب وفق مبادئ واحدة لانسحاب «إسرائيل» فورًا وبلا شروط من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وسوريا، ولبنان .. وانسحاب سوريا من لبنان والانسحاب بين العراق وإيران. ووضع ترتيبات لحالة الكويت.

- تنسحب فورًا من السعودية القوات الأميركية، والقوات الأخرى التي استجابت لمؤامرتها وأن تحل محلها قوات عربية يحدد حجمها وجنسيتها وواجباتها وأماكن تواجدها مجلس الأمن يعاونه الأمين العام للأمم المتحدة.

- أن تتجمد فورًا كل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق وتعود الأمور إلى مجراها الطبيعي في التعامل الاقتصادي والسياسي والعلمي بين العراق ودول العالم.

٣- في لقاءات الرئيس صدام حسين مع الشخصيات العالمية مثل: كورت فالدهايم/ رئيس النمسا الذي التقاه في ٢٦/ ٨/ ١٩٩٠، وجيمي جاكسون/ مرشح الحزب الديمقراطي الأمريكي للرئاسة في ٢٨/ ٨/ ١٩٩٠ .. أبدى العراق استعداده لإجراء تسوية للأزمة بالمفاوضات.

٤- في أيلول/ سبتمبر/ ١٩٩٠ أعلن الرئيس ميتران في الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة فرنسية قال فيها : «أن كل شيء ممكن على أن يعلن العراق أولًا

نية الانسحاب» .

وعندما استطلع العراق من فرنسا عما تقصده بهذا التصريح لم يجب الفرنسيون عن ذلك.

٥- في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠ صرح إدوارد هيث/ رئيس وزراء بريطانيا الأسبق أن الرئيس صدام حسين على استعد د لتحقيق تسوية سلمية.

٦- في ٢/ ١١/ ١٩٩٠ أدلى بتصريح مماثل السيد ناكسوني/ رئيس وزراء اليابان الأسبق وقال أن الرئيس صدام حسين أبدى التزامًا جادًا وصادقًا للوصول إلى حل سلمي.

٧- في ٥/ ١١/ ١٩٩٠ أكد المرقف نفسه المستشار الألماني الأسبق «فيلبي براندت»؛ إذ التقى بالرئيس صدام حسين مرتين.

٨- في ١١ و١٢/ ١١/ ١٩٩٠ أكد وزير خارجية الصين استعداد الرئيس صدام حسين لممارسة جهود كبيرة لتحقيق حل سلمي، وأن الصين تؤيد عقد قمة عربية للوصول إلى هذا الحل.

٩- في ١/ ١٢/ ١٩٩٠ قام الرئيس الجزائري الأسبق «بن جديد» بمحاولة جديدة، فطلب زيارة الرياض وواشنطن، وقد رفضت السعودية وأميركا استقباله.

الولايات المتحدة تفشل كل المبادرات:

من خلال كل هذه المبادرات يتضح من ذلك أن الولايات المتحدة قد أفشلت كل المبادرات والمحاولات العربية، والمحاولات الأخرى لإيجاد حل سياسي متوازن للوضع. لأن قرار الحرب الأميركية ضد العراق كان قد اتخذ من البداية وقبل ٢/ ٨/ ١٩٩٠ لم تقتصر عملية التضليل الإعلامي على التزوير والكذب. بل نشطت

في إخفاء الحقائق. وبعد أن سمحت السلطات الأميركية في السعودية بدخول «١٧٢٦» مراسلًا الرياض والظهران .. ولم تسمح لهم بأية زيارات إعلامية لجبهات القتال. وكان لزامًا عليهم أن يحضروا الإيجاز اليومي الذي يقدمه للصحفيين الجنرال شوارز كوف قائد الحملة العسكرية، أو أحد مساعديه في المركز الإعلامي العسكري في كل من الرياض والظهران .. ولا يجوز لهم أن يرسلوا أفلامًا أو تقارير صحفية إلا بعد تراجعها اللجنة العليا للإعلام الحربي .. ولا ترسل إلا عن طريقها .. وعندما بدأت الحرب البرية فرضت القيادة الأميركية تعتيمًا إعلاميًا كاملًا. ولم تكتف بذلك بل احتجزت عشرات من الصحفيين من بينهم «فريد تايلر» مراسل الاسوشتيدبريس و«ويزلي بوكس» مصور مجلة التايم الذي عصبت عيناه واحتجز .. وكان البوليس الحربي يغطي عدسات الكاميرات التليفزيونية لكي لا تلتقط أفلامًا للقتلى الأمريكان الذين أصاب ثكنتهم في الظهران أحد صواريخ الحسين .. كما تسترت على أنباء عودة القتلى والجرحى إلى قاعدة دوفر في ولاية ديلاوير .. وصلت تهديدات إلى داعية السلام المعروف «رامزي كلارك» وروقبت تحركاته وكذبت تصريحاته .. كما صدرت الأوامر إلى شبكات التليفزيون الأميركية بمنع عرض الأفلام التي صورها في العراق عما نجم من آثار قصف المدنيين .. كما طرد المنتج التليفزيوني «جون ألبرت» من شبكة «NBC» على الرغم من أنه خدمها ١٢ سنة؛ لأنه ساعد كلارك في تصوير هذه الأفلام .. واستدعى مكتب التحقيق الفيدرالي الكاتب الصحفي «ستالي ماثيوس» من بنسلفانيا لتقديمه افتتاحية إلى إحدى الصحف في ولايته تدعو إلى إيقاف المجزرة ضد العراق.

وتضايقت الإدارة الأميركية كثيرًا من لقاءات الرئيس صدام حسين مع شبكات التليفزيون الأوربية .. وكان من المقرر أن يذاع لقاء معه مع القناة الإيطالية يوم

٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠ إلا أن وزارة الخارجية الإيطالية، أوعزت بعدم إذاعته. فما كان من رئيس قسم الأخبار وزملائه في القناة الإيطالية إلا أن يقدموا استقالتهم .. وقامت ضجة في البرلمان الإيطالي وفي الصحافة. اضطر معها التليفزيون إلى إذاعة اللقاء بعد أسبوعين في ٩/ ١/ ١٩٩١ وقد أصدرت القيادة الأميركية توجهات محددة إلى محرري الصحافة والتليفزيون في إتباع الضوابط الآتية:

١- إعادة تحرير الأخبار بما يخدم أهداف الحملة العسكرية.

٢- الحديث عن قصة «الحاضنات» المختلقة، وتركيزها في الأذهان.

٣- مهاجمة نوايا العراق، وسياسته.

٤- تحريض العراقيين على السطة، وإثارتهم.

٥- السخرية من المبادرات السلمية العراقية.

٦- إظهار «إسرائيل» بأنها ضحية الصواريخ العراقية.

٧- إظهار الأسرى الأمريكان والإنجليز بأنهم ضحايا صدام حسين.

أما الإذاعات التي كانت تعمل بتوجيه من الإدارة الأميركية، أو بالتعاون مع أهدافها فكانت تبث في اليوم الواحد «٤١٣» ساعة من الأخبار والتلفيقات والدعاية والحرب النفسية الموجهة ضد العراقيين وضد أبناء الأمة العربية.

من خلال هذا العرض تبقى القضية الأساسية مفتوحة دائمًا حتى نجد لها الحلول التي تناسب الجميع. إن البداية هي تلك الحملة التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية ضد العراق من خلال بعض الدول الخليجية وتعني بذلك تلك السياسة النفطية التي يتبعها منذ حين بعض الحكام في دول الخليج تعمدًا في تخفيض أسعار النفط بدون أي مسوغ اقتصادي. وعلى الضد من إرادة غالبية المنتجين في الأوبك ..

وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية. وعلى سبيل المثال فإن انخفاض دولار واحد في سعر برميل النفط من جراء هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض «ألف مليون دولار» من عائدات العراق سنويًا. وإن تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائدًا قبل وقت ليس ببعيد وهو ٢٧- ٢٨ دولارًا إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر النفط حاليًا أدى إلى خسارة العراق «أربعة عشر مليار دولار سنويًا» في الوقت الذي تحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين.

هذه هي البداية للأحداث التي جرت بكل وقائعها، وما جرى حولها هي الحقيقة الغائبة عن الكثير من المتتبعين لقضايانا القومية وجرت الأحداث، والوقائع من الآخر وليس من البداية وهذه هي البداية.

الحرب العراقية الإيرانية- الخسائر والأرباح:

وقبل هذه الأحداث لابد لنا للعودة إلى الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانية سنوات أرهقت الدولتين بتحريض من الولايات المتحدة من أجل ضياع قوة البلدين الاقتصادية والعسكرية، وفي الوقت الذي حدثت الحرب العراقية الإيرانية في وقت بلغت فيه دورة السوق حدها الأدنى. وكانت الثورة الإيرانية هي المسئولة عن هذا الوضع. ففي يناير ١٩٧٩ عندما عاد الخميني إلى طهران وتسلم الحكم، هبط الإنتاج إلى ٤٤٥ ألف برميل في اليوم بعد أن كانت قد وصل إلى ٢,٣ مليون برميل في ديسمبر ١٩٧٨ كانت الثورة الإيرانية قد أثارت الذعر في السوق النفطية، فاتجه الجميع إلى شراء النفط، مما أدى إلى مضاعفة الأسعار عام ١٩٧٩. وعندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ كان سعر برميل النفط قد وصل إلى ٣١,٧٤ دولارًا للبرميل الواحد.

وفي يناير ١٩٨٠ كان الطلب العالمي على النفط قد وصل إلى أوجه وظل ينخفض بشكل منظم إلى حين اندلاع الحرب .. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٠ هبط الإنتاج من ٩ , ٦٤ مليون برميل في اليوم إلى ٣ , ٦١ مليون برميل في اليوم، وقد عوضت بعض الدول من خارج الأوبيك هذا النقص .. ولكن هذا التعويض زاد من متاعب السوق.

وعندما لجأت السعودية إلى إنتاج ما يزيد عن السقف المحدد لها وهو ٥ , ٨ ملايين برميل في اليوم حدث إشباع في السوق. وعندما نشبت الحرب كان مخزون العالم غير الشيوعي أصبح ما يوازي ٤-٥ مليارات برميل .. ومن هذه الكمية ١ , ١ مليار برميل احتياطي للطوارئ .. والباقي حد أدنى لمخزون تشغيل .. وغيره .. وعلى أي حال فقد كانت هذه الكمية الكبيرة تمثل نموذجًا حيًا لإشباع سوق النفط.

نتيجة لهذه المجموعة من العوامل، أدت خسارة المليارات الأربعة من براميل النفط التي تنتجها العراق وإيران إلى ارتفاع أسعار النفط في الأوبك من ٧٤ , ٣١ دولارًا للبرميل الواحد إلى ٦٣ , ٣٤ دولارًا للبرميل عام ١٩٨١ .. كما أن هذه الحرب أجلت التأثير الكامل الذي كان من المفروض أن تحدثه التخمة النفطية إلى ما يقرب من سنة!.

خسائر الإنتاج:

كانت الأضرار التي لحقت بالطرفين المتحاربين كبيرة جدًا، ومع ذلك فإن الوقائع تشير إلى أن التقديرات الأولية للأضرار التي أصابت المنشآت النفطية مبالغ فيها. بل إن الأضرار التي حدثت في آبار النفط في حقل نورند في الخليج في أوائل عام ١٩٨٣، وأدى إلى تسرب النفط في الخليج هددت البيئة في هذه المنطقة من الخليج أكثر مما أدى إلى حدوث متاعب فنية، أو زيادة في الأعباء المالية لكلا

الدولتين كتكاليف تنظيف .. يضاف إلى ذلك أن وحدات فصل النفط عن الغاز خرجت بأضرار طفيفة، كما أن الغارات الجوية التي قام بها الطرفان أثبتت أنها غير مؤثرة نسبيًا، في حين أن أكثر الأضرار أهمية حدثت أثناء الحرب حول عبادان، أو نتيجة لغارات الكوماندوز الإيرانيون على ميناء البكر وخور العمايا، وعلى خط النفط العراقي الذي يمر عبر تركيا.

وهكذا فإن الأضرار الحقيقية التي سببتها الحرب تتمثل بالدرجة الأولى في الخسارة التي منيت بها العراق وإيران من عائدات النفط. فهذه الخسائر ذات أهمية بالغة بسبب تصاعد تكاليف الاستمرار في الحرب لدى الجانبين. ومن الصعب تقدير خسائر الطرفين في هذا السبيل، ولكنها على أي حال تصل إلى مئات المليارات من الدولارات. وتأثير الحرب على قطاع النفط في إيران أقل خطورة من تأثيرها على العراق.

ومع ذلك فإن تدمير مصفاة عبادان كان ضربة ساحقة لإيران. بل إن تدمير مصافي النفط في البلدين أحالها إلى مستوردين للنفط المكرر، وبالرغم من أن تدمير مصفاة عبادان أدى إلى توقف تصدير النفط المكرر، فإنه لم يؤثر على صادرات إيران من النفط الخام، ومنشآت تصدير النفط في ميناء خرج التي تعرضت للتدمير أقل مما كان متوقعًا .. فالغارات الجوية لم تكن مؤثرة نسبيًا أن تبعد جزيرة خرج عن الساحل العراقي بشكل يحد من فاعلية الغارات الجوية، كذلك فإن الإيرانيين قد تمكنوا من تجاوز الأضرار التي أصابت المنشآت في الجزيرة (طاقة المنشآت في خرج تعادل ستة ملايين برميل في اليوم).

وبعد توقف الإنتاج فترة بسيطة، عاد الإنتاج الإيراني إلى سابق عهده قبل الحرب ووصل إلى ١,٥ مليون برميل في اليوم .. وفي أواخر عام ١٩٨١ وأوائل عام

١٩٨٢ عاد الإنتاج وهبط من جديد، وبدأت إيران تعاني من صعوبات بالغة في تصدير نفطها (خسارة السوق الياباني).

وفي الوقت نفسه عاد الإنتاج الإيراني يرتفع، ولكن بشكل بطئ جدًا .. وفي سبتمبر ١٩٨١ وصل إلى مليون برميل في اليوم، ثم وصل تدريجيًا إلى ٢ , ١ مليون برميل في اليوم مارس ١٩٨٢. وقد تأثر الإنتاج العراقي بسبب الدمار الذي حدث في مباني تصدير النفط في الخليج. لأن المنشآت أصيبت في خور العمايا التي تعادل طاقتها التصديرية ٨ , ١ مليون برميل في اليوم، وميناء البكر الذي تعادل طاقته التصديرية ٥ , ٢ مليون برميل في اليوم. في الأيام الأولى للحرب بغارات الكوماندوز التي نفذها الإيرانيون .. أما الأنابيب التي تزود الميناء بالنفط، فإنها لم تتعرض للتدمير. وطالما أن الحرب مستمرة، فإن العراقيين لا يستطيعون البدء بإصلاح هذه المنشآت.

وإلى جانب الأضرار التي حدثت في الموانى على الخليج، أدت عمليات قصف الناقلات في الخليج إلى إثارة الرعب بين أوساط أصحاب السفن فامتنعوا عن إرسال سفنهم إلى الأقسام الشمالية في الخليج. وكان استيلاء إيران على إحدى البواخر الدانمركية عام ١٩٨١ وغلراتها على الناقلات التي تعبر الخليج، والغارات العراقية على خرج قد أدى إلى ازدياد المخاوف .. فأعلن الطرفان ضمانها لحرية الملاحة في الخليج وقد أفاد هذا الضمان إيران أكثر مما يفيد العراق، لأن إيران هي التي تملك موانى قادرة على التصدير إلى الخليج، وإذا أصلحت العراق منشآتها، فإن مشكلة المخاطر التي تتعرض لها السفن التي تستخدم الموانى العراقية تظل قائمة.

اضطر إغلاق موانى العراق على لخليج إلى الاعتماد كليًا على خط النفط الذي يصلها بالبحر الأبيض المتوسط. وقد أصلحت العراق خط النفط الذي يمر عبر

تركيا بطاقة تعادل ٧٠٠ ألف برميل في اليوم. أما الخط الآخر الذي يمر عبر سوريا بطاقة قدرها ١,٤ مليون برميل في اليوم فقد توقف. فمعمل التكرير الخاص بهذا الخط في طرابلس لبنان توقف بسبب الحرب اللبنانية عامي ١٩٧٥- ١٩٧٦ بينما بقي صالحًا للعمل. ولكن تردي العلاقات بين العراق وسوريا أدى إلى إغلاق الخط، وبالرغم من كل هذه المشاكل ظل إنتاج النفط في العراق يتصاعد ووصل إلى ١,٤ مليون برميل في اليوم في فبراير ١٩٨٢.

وفي هذه الفترة وجهت السياسة ضربة جديدة للعراق، فقد وصلت العلاقات العراقية السورية إلى قمة التوتر واتخذ الرئيس حافظ الأسد خطوة لا سابق لها فخرج عن الاجتماع العربي، وأعلن وقوفه إلى جانب إيران في الحرب .. وقام وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام بزيارة لطهران خلال الفترة من ١٣-١٧ مارس ١٩٨٢ وقع خلالها اتفاقية تجارية مع حكومة طهران وبعد ذلك بشهر واحد أغلقت سوريا حدودها مع العراق، كما أغلقت خط النفط ولم يتبقى للعراق سوى خط النفط الذي يصلها بدور ببترول تركيا.

ومن الجدير بالملاحظة أن الإنتاج العراقي هبط هبوطًا ملحوظًا في إبريل ومايو ١٩٨٢ بينما زاد الإنتاج الإيراني .. وهذا يقلل من أهمية الاعتبارات الاقتصادية البحتة في إنتاج النفط في العراق وإيران، من حيث تأثره بالحرب. ففي الوقت الذي استعادت إيران فيه معدلاتها السابقة في الإنتاج، فإنها بحاجة إلى الدخل النفطي لحماية اقتصادها وتغذية آلتها الحربية، بينما العراق يعتمد على المساعدات التي يتلقاها من الأشقاء العرب. وحاجة إيران إلى العملة الصعبة دفعها إلى تسويق نفطها بأية وسيلة ممكنة. وقد نجحت هذه الإستراتيجية إلى حد ما واستعادت حكومة الخميني النقود التي وقعتها مع اليابان بمعدل ١٨٠ ألف برميل يوميًا في

منتصف عام ١٩٨٢. كما حاول الإيرانيون الاستيلاء على زبائن العراق في السوق العالمي، خصوصًا بعد توقف خط نفط العراق الذي يمر عبر سوريا عن العمل .. وكانت النتيجة أن العراق حاول شراء النفط السعودي لإعادة بيعه إلى عملائه، وفي الوقت الذي لن يحقق فيه العراق أية أرباح من وراء هذه العملية، فإنه لن يخسر عملائه.

الكارثة الاقتصادية:

وتمكن العراق من تجنب الكارثة الاقتصادية كما استمر في تمويل لجهوده الحرب عن طريق الأموال التي تصله من دول الخليج والتي زادت في مجموعها عن ٢٥ مليار دولار لغاية نهاية عام ١٩٨٢. وأدت هذه المساعدات التي تقدمها دول الخليج للعراق إلى إثارة حقد إيران، وانتشار المخاوف من احتمال حدوث هجوم على منشآت دول الخليج النفطية. وبالرغم من أن إيران تنفي ذلك إلا أنها هاجمت منشآت غير نفطية في الكويت في أكتوبر ١٩٨١.

وهكذا فإن علاقات إيران مع جيرانها في الخليج سياسيًا وداخل الأوبك ستظل متوترة طالما أن الحرب مستمرة!!

أرباح وخسائر:

الأضرار الإجمالية التي أصابت اقتصاد البلدين بسبب الحرب بلغت أرقامًا خيالية .. فهي تشمل خسارة العائدات، ودمار المنشآت النفطية وغير النفطية، وتمويل المجهود الحربي .. وكل ذلك يصل إلى عشرات المليارات من الدولارات.

وحتى الآن لم تنته الحرب العراقية الإيرانية .. كذلك لم تنقشع أزمة التخمة النفطية .. وليس هناك ما يشير إلى نهاية لهذين المأزقين قريبًا .. ولأن النفط الإيراني

والعراقي بقى خارج السوق خلال فترة التخمة يمكن القول أن الحرب أدخلت عنصرًا من الاستقرار في السوق العالمي (!!) وإذا استمرت الحرب إلى ما بعد انتهاء التخمة النفطية فإن هذا الوضع سيتغير .. ذلك لأن انتعاش الاقتصاد العالمي، وازدياد الطلب على النفط، وسط غياب النفطيين العراقي والإيراني عن السوق، سيحدثان نقصًا في الإمدادات النفطية، بما يرافق ذلك من ارتفاع في الأسعار بشكل يتعدى طاقة السوق، وتعدد دوره النقص والتخمة في السوق إلى العمل من جديد.

وفي الجانب الآخر فإن استمرار الحرب أدى إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار داخل الأوبك .. فحاجة إيران إلى رفع إيراداتها دفعتها إلى تجاهل المعدلات التي فرضتها الأوبك .. لزيادة حصتها في السوق على حساب شركائها في الأوبك. وهذا الأمر أدى إلى حدوث ضغوط على الأسعار كاد يدفعها إلى الهبوط. وأدى إقدام السعودية على تخفيض إنتاجها من ٥ , ١٠ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨١ إلى ما يقل عن أربعة ملايين من البراميل يوميًا عام ١٩٨٣، إلى إيقاف هذا الاتجاه.

وعندما أعلن السعوديون أنهم لن يحفظوا الإنتاج إلى ما دون ذلك طالبوا الأوبك بتخفيض الأسعار، كان تعنت إيران في المطالبة بحصة أكبر من السوق هو الذي حال دون توصل الأوبك إلى اتفاق، وتم التوصل إلى اتفاق بتخفيض السعر بمعدل ٥ دولارات للبرميل الواحد، في مارس ١٩٨٣، ولكن هذا الاتفاق معرض للنسف لأكثر من سبب، ليس أقلها أن إيران لن توافق على تحديد الأسعار وفقًا للاتفاقية.

والمبالغ التي تدفعها الدول العربية للعراق عامل من العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في السوق النفطي. لأن انخفاض عائدات النفط سيجعل من الصعب الاستمرار في دفع هذه المساعدات، التي ستظل من وجهة النظر العربية ضرورية

للغاية في الناحيتين السياسية، والإستراتيجية لصمود العراق. والدول الخليجية في وضع مالي جيد بالنسبة لباقي دول الأوبك، ولكن إذا استمر الانخفاض في العائدات بسبب التخمة النفطية، فإن المساعدات التي تقدمها الدول الخليجية للعراق ستصبح عاملًا مهمًا في سياستها النفطية.

وليس هناك شك في أن انتهاء الحرب سيؤدي إلى إنعاش العراق وإيران والمنطقة ككل .. والمفاوضات التي تمت في إبريل ١٩٨٣ لتحقيق تعادل بين دول الخليج للحد من انتشار بقعة الزيت يمكن أن تكون خطوة في هذا السبيل .. وبالرغم من البوادر التي صدرت عن العراق بأنه يرحب بمثل هذه الخطوة، رفضت إيران الربط بين مساعي الحد من انتشار بقعة الزيت ووقف إطلاق النار.

شبكات احتياطية:

والخط الاستراتيجي الذي يصل نفط الجنوب العراقي بالمصبات الشمالية والعكس تحسبًا للطوارئ، من أهم الاتجاهات التي اتخذتها العراق أخيرًا، إذ لولا ذلك الخط الاستراتيجي، لكان النفط لعراقي قد انقطع نهائيًا عن الأسواق بفعل الحصار السوري.

والاعتبارات التي دفعت العراق إلى هذا الاتجاه الاحتياطي هو نفس الاعتبار الذي يدعوها إلى اتجاه آخر بتشغيل خط جديد عبر الأردن إلى ميناء العقبة الأردني بشكل يسمح باستغلال جزء من الخط القديم المتجه إلى حيفا في فلسطين. وهو الجزء الذي يمر في الأراضي العراقية حتى بلدة «حديثة»، بمعنى أن الخط الجديد سوف يمتد من «حديثة» إلى العقبة موصولًا بخط كركوك الشمالي وبخط البصرة الجنوبي، فيكون امتداد للخط الاستراتيجي. وإذا اعتمد خط «حديثة»، فإن طاقته سوف تكون بحدود ٦٠٠ ألف برميل في اليوم، أما إذا تقرر بناء خط جديد قطر ٤٨

بوصة من كركوك إلى العقبة مباشرة، فإن طاقة الخط يمكن أن ترتفع إلى مليون برميل في اليوم.

ويتخذ الاتجاه الثالث خط من البصرة إلى البحر الأحمر عبر الأراضي السعودية. وكانت المملكة السعودية قد وافقت على المشروع وقيل: أن شركات غربية كانت ستتولى إنجازه، وستكون طاقة هذا الخط في حدود ٥ , ١ مليون برميل يوميًا.

وتقول الأنباء «أن اكتمال هذه الشبكة يعيد العراق إلى مرتبته السابقة في سوق النفط بحيث تبلغ صادراته ٥ , ٣ مليون برميل في اليوم. إلا أن الشواهد توحي بأن العراق لن ينتظر اكتمال هذه الخطوط لاستعادة أسواقه، لكنه يباشر من الآن إجراء ترتيبات لمد زبائنه التقليديين في أوربا، وبالخصوص فرنسا، وإيطاليا، واسبانيا بكميات من «القروض النفطية» التي تعطيها له السعودية، والكويت، وبقية دول الخليج .. وهي قروض تعرف بأنها للتخفيف من أعباء الحرب التي أحدثت ضائقة في المدفوعات العراقية والتزاماته الخارجية.

وتبلغ الكميات التي تقدم للعراق على هذا السبيل حوالي ٣٠٠ ألف برميل في اليوم منها ٢٥٠ ألف من السعودية و٥٠ ألفًا من الكويت. وتقول الأنباء ان اتفاق بين العراقيين والخليجيين يقضي بزيادة هذا القرض النفطي إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم من السعودية ١٥٠ ألفًا من بقية دول الخليج. ويتوقف رفع هذه الكميات من السعودية على موافقة المشترين التقليديين للنفط العراقي على شحن الكميات الإضافية من الموانى السعودية في رأس تنوره «والجبيل» على أن تستمر هذه القروض النفطية الخليجية للعراق إلى عام ١٩٨٦، أي: إلى ما بعد اكتمال من الشبكات الجديدة عبر السعودية، والأردن، وتركيا بحيث يتسنى للعراقيين استعادة أسواقه وتسديد ديونها.

وفيما يتعلق بالخط الأول عبر تركيا حصل العراق على قرض قيمته ١٢٠ مليون دولار عن طريق الشركة المصرفية العربية في البحرين، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لتمويل الجزء المار في الأراضي العراقية من المشروع.

أما الجزء الثاني من الخط عبر الأراضي الأردنية، فتقوم بدراسته لجنة أردنية-عراقية مشتركة ينتظر أن تنتهي من وضع تقريرها مطلع هذا الشهر. وهناك اتجاه تتبناه الأردن بإمكانية إنشاء مصفاة كبرى لتكرير البترول في العقبة تستمد ما تحتاج إليه من النفط عبر الخط المقترح لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي في الأردن بعد الخلافات المزمنة مع «التابلاين» التي ستقفل خطها من السعودية على مصفاة «الزرقا» في الأردن، وإلى مصفاة «الزهراني» في لبنان.

إنتاج العراق، وإيران، والأوبك، و لعالم ما بين عامي ١٩٧٨/ ١٩٨٢

السنة	الشهر	إيران	العراق	أوبك	العالم
١٩٧٨	يوليو	٥,٨٤٨	٢,٤٠٠	٢٩,٤٠١	٦٣,٣٠١
	أغسطس	٥,٨٤٧	٢,٦٥٠	٢٩,٩٤٥	٦٣,١٣١
	سبتمبر	٦,٠٩٣	٢,٩٠٠	٣٢,٠٤٨	٦٥,٢٦٦
	أكتوبر	٥,٥٤٠	٣,٠٠٠	٣١,٩٦٠	٦٥,٢٧٥
	نوفمبر	٣,٤٩٣	٣,١٠٠	٣١,٧٧٥	٦٥,٧٢٢
	ديسمبر	٣,٣٧١	٣,٠٩٧	٣٠,٥٣٦	٦٤,٥٨٠
١٩٨٢	يناير	١,١٠٠	١,٣٠٠	٢٠,٩١٦	٥٦,٩٠٣
	فبراير	١,٠٠٠	١,٤٠٠	١٩,٨٥٤	٥٦,٣٥٧
	مارس	١,١٠٠	١,٢٠٠	١٧,٨٧٧	٥٣,٧١٠

الحصار على العراق والأمن القومي العربي

ولم يتوقف العدوان الأمريكي الصهيوني على العراق.. إذ اتخذ شكلًا آخر فبدلًا من سياسة القتل بالقنابل والصواريخ تحولت سياسته إلى القتل بالتجويع والحصار الذي لم يقتصر على الاقتصاد والنشاط التنموي. بل شمل الغذاء والدواء .. انطلاقًا مما قاله جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق.

حيث حدد بيكر خطة حكومته التي التزمت بها إدارة كلينتون فيما بعد، وذلك في تصريح له في جنيف في ٩/ ١/ ١٩٩١ وهي:

١- لم يكن الهدف للعدوان مقتصرًا على الكويت .. وإنما الإطاحة بالنظام الحالي.

٢- إننا سندمر من خلال الحرب على كل شيء واضح في العراق من أجل بنائه.

٣- ستتحول العراق إلى دولة ضعيفة جدًا ومتخلفة.

٤- سنرجعكم يقصد العراق .. إلى عصر ما قبل الصناعة.

إن الحرب هي تعبير بلغة السلاح عن حالة وجود أزمات اقتصادية واجتماعية مستعصية الحل تمر بها الدول والشعوب في العالم. وبذلك تكون البواعث الأساسية للحروب التي وقعت في العالم اقتصادية .. فالحرب العالمية الثانية على سبيل المثال.

كانت فيها ألمانيا في وضع اقتصادي وصلها إلى أعلى درجات التطور الصناعي .. وكانت في الوقت نفسه تعاني نقصًا في المواد الأولية لصناعتها وفي الطاقة أيضًا. فضلًا عن الأهداف التوسعية الأخرى أهمها البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها. وهكذا جاءت الحرب العالمية الثانية ووقعت على أساس اقتصادي .. وإذا أخذنا حرب الخليج الثانية .. وحللنا الباعث الحقيقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية من تجميع ثلاثين دولة وجيشًا من أجل الهجوم على بلد من دول العالم الثالث صغير بمساحته، وبعدد سكانه مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، ودول التحالف لابد إذن من وجود شيء أعظم بكثير من إخراج الجيش العراقي من الكويت.

وفي تقدير كل الباحثين والمحللين السياسيين أن الحرب بدأت ببواعث اقتصادية. وهي مستمرة بوسائل اقتصادية وستنتهي هكذا.

إن القلق الأمريكي من بروز أوروبا واليابان كقوتين اقتصاديتين سياسيتين هو القلق المبرر بالنسبة إلى مصالح أمريكا العليا وأمنها الاقتصادي فضلًا عن قلقها الأكثر خطورة، والمتمثل بتدهور اقتصادها، وزيادة مديونيتها الداخلية والخارجية بحيث أخذ يهدد تهديدًا خطيرًا اقتصادها القومي، وأمنها ووجودها والسؤال الذي طرح نفسه هو: أليس ما ذكرناه يعطي أمريكا تبريرات كافية بأن تصدر أزمتها إلى خارج حدودها ويعطيها مبررات بأن تخوض عددًا من الحروب، لا حربًا واحدة من أجل تحقيق أهدافها الامبريالية البغيضة؟

إن العوامل الاقتصادية آنفة الذكر .. هي التي دفعت أمريكا بفلسفتها العدوانية إلى أن تجند كل الجيوش لتغزو البلاد العربية التي تحتوي على أعلى احتياطي نفطي في العالم. إذ يمثل الاحتياطي النفطي لدول الخليج، ومن ضمنها العراق ٨١٪ من الاحتياطي العالمي.

وتسعى الولايات المتحدة من خلال سيطرتها على منابع النفط إلى التحكم باقتصاديات العالم وبالأخص أوروبا واليابان اللتين تعتمدان على أكثر من ٨٥٪ من مصادر الطاقة من نفط الخليج الذي يعد بمثابة عصب الحياة وسر ديمومتها للاقتصاد الأوروبي والياباني . من هنا تتضح الأهداف الحقيقية لمجيء الولايات المتحدة إلى المنطقة فهي ليست كما أعلن «لتحرير الكويت»، وإنما للسيطرة على منابع النفط، وهذا يعني السيطرة والتحكم في الاقتصاد العالمي»

أخذت حرب الخليج الثانية ثلاث مراحل .. هذه المراحل الثلاث مترابطة جميعًا .. وحدد لكل مرحلة هدف اقتصادي يخدم المرحلة التي تليها .. لذلك نرى أن المعركة قد صممت أساسًا باتجاه تحطيم الاقتصاد العراقي .. ومن ثم انهيار المجتمع والسلطة السياسية بدلًا من إعطاء خسائر بشرية جسيمة إذا ما استخدم الأسلوب العسكري لإسقاط النظام .. علمًا بأن أمريكا عندما تقدم على عمل ما .. تأخذ بالحسبان خسارتها وربحها وتتخذ القرار الذي يناسبها وعلى وفق هذا المنطق – لذا فإن الاعتبار الاقتصادي كان العامل الحاسم لقرار الرئيس الأمريكي بوقف إطلاق النار– فضلًا عن الاعتبارات السياسية والنفسية، وحساب الربح، والخسارة البشرية التي سيتكبدها إذا ما استمرت المعارك .. إذ اقترح على القيادة الأمريكية أن تحاصر العراق اقتصاديًا بعد تدميره بناه الارتكازية. وإذ ذاك سينهار الاقتصاد العراقي وتسهل مهامه إسقاط السلطة في العراق. ويحفظ الأمريكيون دماءهم التي ستهدر في حالة دخولها معارك عسكرية برية .. فجاء القرار مستندًا إلى عوامله الاقتصادية.

ونلاحظ أن الضربة العسكرية الأولى التي استخدم فيها المعتدون الصواريخ البعيدة المدى والطائرات استهدفت .. إضافة إلى ضرب القطاعات العسكرية .. والبنية التحتية في المجتمع بشقيه الاجتماعي والتقني. فقد دمرت بحدود ٨٥٪ من

البنية التحتية، والمتمثلة بطرق المواصلات، والجسور، والقناطر، والسدود، ومصادر الطاقة والماء والمعامل والمزارع والمستشفيات والمدارس وغيرها .. مما أدى على تعطيل الحياة على نحو كامل، وأثر تأثيرًا كبيرًا في جانب آخر وضرب أحد عناصره الأساسية والمتمثل بالإنتاج الوطني بشقيه للصناعي والزراعي.

إن الحصار الاقتصادي الذي خططت له أمريكا لتحطيم الاقتصاد العراقي قد سد جميع المنافذ التجارية بين العراق والعالم الخارجي أي: أن العلاقات التجارية الدولية بين العراق والعالم الخارجي قد أغلقت تمامًا بشكل مطلق ولا نظير له في تاريخ العالم. وكما هو معروف إن لاستيرادات الخارجية تمثل أحد أركان عناصر العرض الكلي.

إن الحصار الشامل استهدف تدمير البنية الارتكازية المادية، والخدمية، ولتعطيل العملية الإنتاجية أولًا .. وإصابة النشاط الاقتصادي للعراق بالشلل التام. ومن ثم انهيار نظامه الاقتصادي ثانيًا .. مترامنًا مع العدوان والحصار وصولًا إلى:

أولاً: خلق تدهور خطير ونقص حاد في مجال الإنتاج الصناعي والزراعي. وتعطيل الخدمات العامة بأشكالها المختلفة على نحو يصبح نسبة العرض الكلي من السلع والخدمات قاصرًا تمامًا عن مواجهة مستويات الطلب من السلع والخدمات بحيث تشكل كهذه الفجوة بين الجانبين أساسًا لتنامي حدة الضغوط وبآثارها الاقتصادية، والاجتماعية فضلًا عن الضغط الذي تولده الحرب النفسية، والإعلامية، والسياسية لخلق مستوى من التوقعات التشاؤمية لدى الأفراد.

ثانيًا: حرمان العراق ومنعه من الحصول على إيراداته بالعملة الأجنبية من صادراته النفطية والتصرف بأرصدته بالعملات الأجنبية في الخارج .. وتضييق منافذ الاقتراض الخارجي لتعطيل قدرته التمويلية على الاستيراد من الخارج

وقدرته على تمويل إنفاقه في الداخل دون الاعتماد على موارد حقيقية لتمويل هذا الإنفاق.

ثالثًا: المراهنة على حصيلة التدمير الشامل للبنية الارتكازية والمشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وعلى الآثار التي يخلفها الحصار الشامل ويخلفها التضخم وتدهور سعر الصرف للعملة الوطنية، ومن ثم العجز عن تلبية الاحتياجات الضرورية والأساسية لإدامة الحياة مما يحقق الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة والصهيونية وحلفاؤهما .. حيث كانت المراهنة على إيصال المجتمع العراقي إلى حافة المجاعة الشاملة التي تقود للحرب الأهلية التي لا يحمد عقباها.

وأمام هذه الحالة المتدهورة للاقتصاد العراقي .. كان المراقبون السياسيون والاقتصاديون، والمعنيون بشؤون الدراسات الإستراتيجية الدولية، والإقليمية يتتبعون بدقة الوضع الاقتصادي الخطير الذي وضع شعب العراق في اختبار لم تعهده المجتمعات الأخرى حتى كان الكثير من المراقبين يعتقد أن الانهيار قادم لا محالة وواقع فعلًا.

إن الخطير في الآثار السلبية للحصار هو طابعها التراكمي، وامتداد تأثيرها على كل القطاعات الأخرى، وأدى ذلك إلى خلل كبير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

إن العراق كما وصفه بعض المراقبين أشبه بمعسكر احتجاز واسع منسي من العالم ومحروم من وسائل الحياة على المدى المنظور، وذلك بسبب العقوبات الإجرامية التي تعد الأكثر شمولًا ولم يسبق لها مثيل في تاريخ العقوبات اتخذتها الولايات المتحدة منذ ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ ثم قوتها بقرار مجلس الأمن رقم

٦٦١ في ٦ آب/ أغسطس الذي تضمن إعلان المقاطعة التجارية والمالية والاقتصادية والعسكرية الشاملة، وفرضت الإجراءات العقابية حظرًا شاملًا على كل صادرات العراق ومستورداته من البضائع والخدمات. وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية تبنى مجلس الأمن في ٢٥ آب/ أغسطس القرار ٦٦٥ وأنشأ حصارًا بحريًا لتقوية فاعلية نظام العقوبات حيث إجازة استخدام القوة لفرض احترام الحظر على العراق طبقًا للقرار ٦٦١ وبعد شهر شدد من الحظر وقرر تطبيق القرار ٦٦١ ليشمل كل وسائط النقل بما فيها الطائرات؛ وحيث أن الحظر في هذه الحالة يعد إجراء حرب ويتطلب تخويلًا محددًا بمقتضى المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أجهز الحصار الذي هو شكل آخر للحرب غير المسلحة والصامتة والمضنية على العراق بشكل مروع فالذين توفوا نتيجته من الشعب العراقي أكثر من الذين قتلوا بسبب العمليات الحربية. إن الحصار على الشعب العراقي تجاوز كل الخطوط الحمراء وأثبت هذا الحصار فشله في إحداث تغيير في النظام بل أسفر عن تقويته وعدم إضعاف قدرته وقدرته البنية الإنسانية والسياسية. وأن العقوبات الاقتصادية دمرت الهيكل الاجتماعي للطبقة المدنية في العراق.

كذلك ربط العقوبات بتحقيق نزع السلاح سياسة ليست فقط لا إنسانية، وإنما هي أيضًا أداة في ازدواجية سياسات الآخرين.

وإن استخدام العقوبات الشاملة أداة من أدوات العزل، والاحتواء بدون إطار زمني محدد لتحقيق أهداف ضد النظام أدى إلى تحويل شعب العراق إلى قنبلة زمنية موقوتة قد تنفجر نقمة على المنطقة مستقبلًا وتهدد استقرارها في الصميم.

وإن استمرارية العمليات العسكرية الأمريكية والبريطانية المستمرة، وفرض حظر الطيران في جنوب، وشمال العراق بقرار أمريكي بريطاني وبدون صلاحية

دولية من مجلس الأمن .. تغذى العداء للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

إن الحصار الاقتصادي والعقوبات ستظل قائمة وشعب العراق وحده يدفع ثمن الجوع ونقص الدواء وشح الغذاء والموت لأطفاله.

إن خطورة استمرار الحصار على العراق طيلة هذه السنوات والاستنزاف البشري والاقتصادي للعراق، هو خطر يهدد الأمن القومي العربي. حيث للعراق قوته الاقتصادية والبشرية والعسكرية معادلة ثابتة في الإستراتيجية العربية وأن خروج العراق من هذه المعادلة تهديد للأمن القومي العربي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بخروج العراق من المعادلة العربية والتوازن الاستراتيجي. لفسح وفرض الإرادة الإسرائيلية والهيمنة على المنطقة العربية، وأن العربدة الإسرائيلية مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية هي دليل على فقدان التوازن الاستراتيجي بخروج العراق بعد تدمير قوته العسكرية والاقتصادية بقرارات أمريكية واستمرار العدوان عليه.

لقد خسر العراق طيلة سنوات الحصار ١٤٠ مليار دولار من صادراته من البترول .. هذا المبلغ جزء من الخسائر الأخرى التي فقدها العراق بسبب منع صادراته للدول الأخرى والعالم.

إن استمرار هذا الحصار الجائر على العراق هو استمرارية التهديد للأمن القومي العربي، ومهما يكن فالعراق قوة إقليمية هامة لها دورها في استقرار المنطقة والدفاع عن الوطن العربي. وإن أراد بعض الحكام العرب إحجام هذه القوة العراقية بمحاولات الاستعانة بالقوات الأجنبية للدفاع عن مصالحهم. فيبقى العراق القوة الدائمة التي لها وجودها وقوتها وسيطرتها على قرارها الوطني وعلى المنطقة. إن

محاولة إخراج العراق من المعادلة الإستراتيجية لبعض الأنظمة العربية ذات المصالح المشتركة مع المخطط الأمريكي الصهيوني هو تكريس للوجود الأمريكي في المنطقة وتهديد دائم للمصالح وللثروة العربية.

النفط وبداية أزمة حرب الخليج الثانية:

تتجسد السياسة النفطية العراقية جوانب مواجهة الهيمنة الاحتكارية الأجنبية وضمان الاستثمار الأمثل للموارد والثروات القومية؛ إذ يمكن تأثير ثلاث حلقات مترابطة في إطار إستراتيجية العراق في المجال النفطي تهدف جميعها إلى إدماج النفط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بعد أن كانت جهود الشركات الاحتكارية موجهة إلى عزل القطاع النفطي عن مجريات التطور في العراق في المرحلة السابقة.

وتتجلى هذه الحلقات الثلاث فيما يأتي:

- الاستثمار الوطني المباشر للنفط، وقد أثير في الوثائق الأولى للثورة ويضفي بيان إعلانها إلى المفهوم الاستثماري للنفط وطنيًا وعلى نحو مباشر .. ولهذا بادرت الحكومة منذ عام ١٩٦٩ إلى توقيع اتفاقية التعاون مع الاتحاد السوفييتي السابق لاستثمار حقل الرميلة الشمالي وطنيًا وعلى نحو مباشر، وكانت بداية الصادرات النفطية من حقل الرميلة عام ١٩٧٢. في حين اتجهت الكوادر الوطنية إلى استثمار حقول أخرى.

واعتمدت الحكومة العراقية مبدأ تأميم النفط بهدف تخليصه من السيطرة الأجنبية التأميم في الأول من حزير ن عام ١٩٧٢ في حين استكملت في السنوات اللاحقة لتضع كامل الثروة النفطية في خدمة التطور الناجز للعراق.

- تنمية الصناعة النفطية .. وتركزت الجهود في سنوات الثروة في تحقيق قفزة

نوعية في مجال صناعة النفط الاستخراجية والتمويلية .. إذ تتابعت عمليات استكشاف الحقول النفطية الجديدة والتنقيب عن النفط في عدد متزايد من الآبار وإنجاز العمليات اللاحقة كافة اعتمادًا على الكوادر الوطنية في حين تزايد عدد المصافي النفطية ومعامل إنتاج الدهون فضلًا عن المنشآت المنتجة للغاز السائل وبقية المشتقات الهيدروكاربونية.

واستطاعت الكوادر الوطنية أن تكشف الكثير من المكامن الغازية المستقلة بهدف تأمين كفاية الغاز السائل لاحتياجات العراق الآن، وفي المستقبل مع إدخال الغاز الطبيعي ميدان التصدير .. وعلى صعيد بعض المؤشرات التي قد تفيد في معرفة كميات إنتاج النفط وصادراته تجد أن العراق أنتج عام ١٩٨٠ من النفط كمية قدرها «٢٦٤٦» ألف برميل يوميا ارتفعت إلى «٢٧٤٠» ألف برميل في اليوم في عام ١٩٨٨.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن كمية وقيمة الصادرات النفطية انخفضت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ من جراء الظروف التي عاشها العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية فضلًا عن انخفاض قيمة البرميل الواحد من النفط في الأسواق الدولية .. ولعل من المنجزات المهمة في القطاع النفطي إقامة الكثير من خطوط النقل والتسويق بهدف إعطاء العراق المرونة العالية في تصدير نفطه إلى أنحاء العالم شتى .. إذ أنجز الخط الاستراتيجي الذي يؤمن ربط الحقول الشمالية بالجنوبية وبمنافذ التصدير على وفق قواعد مرنة فضلًا عن إنجاز الخط العراقي عبر السعودية .. ففي عام ١٩٧٥ استكمل الخط الاستراتيجي في حين أنجزت المرحلة الأولى من الخط العراقي- التركي عام ١٩٧٧ وأكملت مرحلته الثانية عام ١٩٨٧ لتبلغ طاقته التصديرية ٢,١ مليون برميل يوميًا.

وفي النصف الثاني من الثمانينيات تم إنجاز الخط العراقي عبر السعودية بطاقة تصديرية تزيد على مليون برميل يوميًا، وعلى صعيد الاحتياطات النفطية ارتفعت مؤشراتها المثبتة من ٣٢ إلى ١١٢ مليار برميل بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٩٢ في حين بلغت الاحتياجات شبه المثبتة ٤٦ مليار برميل. إذ تحققت هذه الإنجازات نتيجة لزيادة فاعلية عمليات الاستكشاف والتنقيب التي مارستها الكوادر والأجهزة الفنية والوطنية.

ويمتاز النفط المنتج من الحقول العراقية بالجودة والتنوع المرغوبين في صناعة النفط العالمية .. إذ تتراوح كثافة معظم النفط العراقي المنتج بين ٣٤-٣٦ درجة بمقاييس معهد البترول الأمريكي.

كما أن هناك نفطًا خفيفًا في بعض الحقول ترتفع درجة كثافته إلى ٤٢ درجة فضلًا عن الاحتياجات الكبرى في النفط المتوسط والثقيل الذي تصل كثافته إلى ٢٣ درجة أو أقل من ذلك.

ويزخر العراق بثروات ضخمة من الغاز الطبيعي .. وقد اتجهت الجهود لاستثمار كامل الغاز الطبيعي المصاحب لنفط الخام إضافة إلى التوجه نحو استكشاف المكامن الغازية المستقلة لاستخداء الغاز في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وإنتاج الأسمنت والطابوق ومشاريع التصفية ومحطات ضخ النفط في خطوط الأنابيب ومشاريع البتروكيماويات والأسمدة فضلًا عن الاستخدامات المنزلية على نطاق واسع.

وتتكون احتياجات الغاز في العراق من ثلاث مصادر هي:

١- الغاز المصاحب للنفط لخام المنتج .. وتقدر احتياطياته الثابتة بحدود ٧٥٠ مليار متر مكعب.

٢- القبب الغازية التي تعلو المكامن النفطية في معظم الحقول العراقية، وتقدر احتياطيات هذا النوع من الغاز بنحو ٢٥٠ مليار متر مكعب.

٣- الغاز من المكامن المستقلة التي تحتوي على الغاز الطبيعي فقط واكتشف الكثير منها حتى الآن، وتؤكد المؤشرات وجود كميات هائلة من الغاز الطبيعي وتشير التقديرات الأولية إلى أن حجم الاحتياطيات في هذه المكامن يصل إلى ٣٠٠ مليار متر مكعب .. وتجدر الإشارة إلى أن طاقة التصفية في العراق تضاعف خمس مرات في حين تنتج المصافي العراقية في الوقت الحاضر بنزين السيارات والنفط الأبيض ووقود الطائرات، وزيت الغاز، وزيت الديزل، والزيوت الأساسية والجاهزة، والنفط الأسود، والغاز الجاف، والشموع، والشحوم والأسفلت والكبريت.

حرب الخليج الثانية .. ليست حربًا وقعت أو حصارًا فرض بسبب دخول العراق الكويت .. إنما هي ذروة صراع طويل بين موقفين لكل منهما أهدافه .. موقف إمبريالي عدواني وموقف حضاري إنساني وموقف يسعى إلى الهيمنة والاستعباد وموقف يؤمن بالاستقلال والعدالة.

الرؤية العراقية القومية للنفط:

فتتلخص في أن النفط مادة حيوية في الاقتصاد العراقي والغربي والعالمي، لأن فيه منافع للمنتجين «العرب»، وللمستهلكين «الدول الصناعية والدول النامية» ويجب أن يباع بأسعار عادلة لا تعط حقوق المنتجين العرب، ولا ترهق المستهلكين «الدول الأخرى» وهذا الشعار رفعة العراق منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا في كل مؤتمرات الأوبيك والأوساط الدولية؛ ولأن النفط هو مادة عراقية وعربية وليس نفطًا أمريكيًا أو بريطانيًا، فإن عوائده يجب أن تستخدم لأغراض التنمية القطرية

والقومية، وليس لخدمة المصالح غير المشروعة لأمريكا وبريطانيا.

لذلك سعى العراق في قمة عمان عام ١٩٨٠ إلى إنشاء الصندوق العربي للتنمية برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دولار .. وأسهم فيه بالرغم من استمرار الحرب العراقية الإيرانية أن هذا المشروع الذي لم تكتب له الحياة لتتصل دول الخليج منه .. كان مقدرا له أن يعزز التضامن العربي والتنمية القومية، ثم أرسلت الإدارة الأمريكية في ٢ كانون الثاني ١٩٨١ بعثة خاصة إلى السعودية برئاسة عضو مجلس الشيوخ "برادلي" مكثت هناك يوما وجمعت معلومات سياسية، واقتصادية، وعسكرية عن تأثير الحرب العراقية الإيرانية في نفط الخليج، وأعدت دراسة إلى البيت الأبيض من أهم توصياتها:

١- عدم الصراع بين العراق وإيران قد وقع فعلا، فمن الضروري العمل على استثماره واستمراره بما يخلق التكافؤ بين الطرفين .. كما أن استمراره يجعل الدول الخليجية وثيقة الصلة بنا وبحلفائنا في الغرب للعمل على حمايتها.

٢- إن السيطرة على نفط الخليج، ستمكننا من فرض وجهة نظرنا في السياسة النفطية على جميع الدول المستهلكة للنفط .. وفي هذه الحالة لن تكون بنا حاجة إلى عقد اتفاقات معها .. بل إن هذه الدول هي التي ستسعى إلينا لعقد اتفاقات معنا.

تحجيم قوى العراق وإمكاناته:

واختتمت اللجنة تقريرها بالتوصية الآتية:

"لذلك بات من الضروري تحجيم قوى العراق وإمكاناته".

وهكذا وضعت هيئة الأركان الأمريكية في عام ١٩٨١ خطة الحرب المسماة (WAR PLAIN- 1202) التي تضمنت الإجراءات اللازمة لنقل قوات

أمريكية بسرعة إلى الخليج تحت غطاء احتمال «الرد على تمديدات سوفيتية للخليج وهي تهديدات، ولكنها في الخفاء كانت خلاف ذلك.

• إن العقيد «أوليفر نورث» المسئول عن ترتيب التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران إبان الحرب العراقية الإيرانية، حيث أخبر الإيرانيين .. إن الولايات المتحدة ستعمل على تقديم الدعم لتغيير نظام الحكم في العراق.

ثانيًا: مستقبل العرب:

تنظر الرؤية الأمريكية إلى مستقبل العرب من خلال خطوط وضعتها أمام الأمة العربية والأنظمة العربية نفسها وتمنعها من تجاوزها أو العمل من أجلها .. وهي:

١- ممنوع على العرب إقامة أي: كيان وحدوي .. أو اتحاد حقيقي .. أو عمل عربي مشترك ومتواصل لأن مثل هذه الخطوة تخل بميزان القوى تجاه «إسرائيل» وتشجع العرب على مزيد من التقارب والتوحد .. بل إن على العرب أن يمنحوا الأقليات القومية وحتى المذاهب الدينية حق الانفصال بحجة «الديمقراطية وحقوق الإنسان .. إلا أن الهدف الحقيقي هو مزيد من التجزئة والتناحر في الوطن العربي، لأجل القضاء على شعار الوحدة العربية.

٢- محظور على العرب التقدم الصناعي والتكنولوجي المستقل، وعلى الدول العربية أن تكون مفتوحة للاستثمارات والسلع الأمريكية. وأن تجعل استثمارات ثروة العرب النفطية والمواد الإستراتيجية الأخرى وفق الشروط الأمريكية، وأن تكون الأنظمة العربية حارسة للمصالح الأمريكية.

ومثال على ذلك، فقد أصبح مجموع الأموال الخليجية المسجلة دفتريًا على شكل استثمارات في أمريكا، وبريطانيا، ولا يمكن سحبها، أو استعادتها «نحو ٧٥٠ مليار دولار حتى عام ١٩٩٠م».

في حين كانت تبلغ المديونية الخارجية لكل العرب بما فيهم دول النفط ٣٥٠ دولار.

أما رؤية العراق القومية لمستقبل العرب، فهي متناقضة مع الرؤية الأمريكية.

العراق يسعى إلى زج إمكانيات العرب من أجل مشروع نهضوي متكامل في جوانبه العلمية، والاقتصادية، واسياسية، والحضارية، دون أن تعتدي على أحد، أو تغتصب حقوق أحد، وأن تتعامل مع العالم على أسس متكافئة، ومصالح مشروعة وعادلة.

وإن من حق العرب جميعًا أن يحققوا وحدتهم القومية.

هذا هو التناقض في الإستراتيجية في مجال النفط وفي مستقبل العرب.

ليس خلافًا في الرأي، بل هو صراع شامل حول النفط من إنتاجها ونوعيته، لأن نوعية النفط العراقي من الرميلة معروفة، كما زادت دولة الإمارات العربية إنتاجها أيضًا، وأدى ذلك إلى هبوط الأسعار إلى ١١ دولارًا في شهر نيسان عام ١٩٩٠م، وإلحاق خسائر بإيرادات العراق، تقدر بمليار دولار لكل دولار يطرح من سعر البرميل الواحد.

في هذا الوقت بالذات بدأت أجهزة الإعلام الأمريكية، ومن بعدها الغربية حملاتها على العراق باتجاه تصوير العراق، وكأنه خطر على الخليج، بل على العالم كله.

وقبل ذلك كانت معالم التآمر الأمريكي على العراق تظهر هنا وهناك، في تشرين الأول عام ١٩٨٩م التقى السيد طارق عزيز- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك- في واشنطن بالوزير الأمريكي جيمس بيكر، وأبلغه أن العراق لديه معلومات مؤكدة أن إدارة الرئيس بوش تتآمر على شخص الرئيس صدام حسين، وقال له: لماذا تفعلون ذلك، ثم تدعون أنكم حريصون على إقامة علاقات طيبة مع

العراق؟!

وبعد أشهر قليلة اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا في يوم ٢٨ شباط عام ١٩٩٠م بإيقاف التسهيلات المصرفية الممنوحة للعراق لاستيراد الأرز والقمح الأمريكي، وبذلك بدأت المؤشرات بفرض الحصار الاقتصادي، وخصوصًا الغذاء على العراق، بعد فرض الحصار العلمي عليه.

وفي ٣١ آذار عام ١٩٩٠م تصاعدت حدة التهديدات الأمريكية، والإسرائيلية للعراق، فصرح نائب رئيس الأركان الإسرائيلي بأن إسرائيل تستعد لضرب المفاصل الصناعية الرئيسية في العراق، وقد رد عليهم الرئيس صدام حسين في خطاب له في ٢ نيسان عام ١٩٩٠م بأن العراق سيحرق نصف الكيان الصهيوني إذا استخدم ضد العراق السلاح النووي.

واستمرت أسعار النفط في الهبوط، وأصبح العراق في وضع يهدده عن تسديد ديونه البالغة حوالي ٤٠ مليار دولار، عدا الفوائد، ومن ثم تعلن البنوك عجزها .. وتتوقف عن منحه تسهيلات مصرفية للشراء بالأجل ، وهذا معناه أن العراق يسدد ديونه فقط، ولا يستطيع شراء الغذاء والمواد الأساسية للشعب العراقي، وهكذا يكمل الحصار الاقتصادي الغذائي والعلمي على العراق، وتش قدرته على الاستمرار في بناء قوته واقتصاده.

وفشلت كل المساعي التي قام بها العراق للحد من الانخفاض المستمر لسعر النفط.

ولكن لم تمض فترة قصيرة حتى أعلن وزير النفط الكويتي بقوله: إن الكويت لا تلتزم بقرارات اجتماع جدة.

لقد تعددت المعارك ضد العراق، إذ فتحت الأبواق الأمريكية، والصهيونية

وعملاؤها في المنطقة كل صفحات الصراع مع العراق في وقت واحد .. المعركة السياسية، والمعركة الاقتصادية، والمعركة الإعلامية.

حدث في أغسطس ما يفسر الإطار في هذه الخلفية للأحداث، وبعد هذا التاريخ تعددت الأساليب، والأشكال الإعلامية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في تهيئة الرأي العام الأمريكي ليكون جاهزًا لشن العدوان العسكري على العراق، كأمر حتمي بذلك.

ركزت أجندة الإعلام الأوروبية أن هناك خطرًا محدقًا بالسعودية نتيجة دخول العراق الكويت، بل إن منطقة الخليج كلها مهددة، وهذا يعني أن المصالح الأمريكية، والعالمية أصبحت في خطر كبير، ويشكل هذا الخطر تهديدًا للأمن والسلام العالمي.

وهكذا تم إرسال قوات أمريكية إلى لسعودية بذريعة أن ذلك تلبية لنداء من السعودية، وبناء على طلبها ورغبتها في الدفاع عن أراضيها، وعلى مدى الأربع والعشرين ساعة من دخول القوات العراقية الكويت أذاعت شبكات التليفزيون الأمريكية الرئيسية ٤٠ تقريرًا عن الاجتياح العراقي، ثم أذاعت ١٠ تقارير عن القوات العراقية وتسليحها وورد تأكيد من القوات الأمريكية ١٣٠ مرة على أنها مهمة دفاعية عن السعودية ضد هجوم عراقي محتمل عليها.

وكان الرئيس بوش يعلن من حين إلى آخر أن العراق سيخنق الغرب اقتصاديًا إذ سيصبح مالكًا لـ٢٠٪ من احتياطي النفط في العالم، أي احتياطي العراق واحتياطي الكويت.

أما وزير الخارجية جيمس بيكر، فكان يحذر مما أسماه بـ«الآثار الاقتصادية الوخيمة التي سيواجهها المواطن الأمريكي»، فيقول في تصريح له في جريدة

"واشنطن بوست": إن النمو الاقتصادي في أمريكا سينخفض إلى النصف، ثم يتوقف.

ويعود بوش إلى الظهور في التليفزيون محذرًا بقوله: إن الخزين النفطي الأمريكي لا يكفي أكثر من ٨٠ يومًا، وفي مقابلة له مع شبكة C.B.S التليفزيونية الأمريكية يقول بيكر: إن الخطر الذي سيواجهه المواطنون الأمريكيون هو البطالة، إذ ستضطر الشركات إلى الاستغناء عن خدمات الموظفين والعمال.

وهنا يأتي دور الإعلام، حيث تتلاقف أجهزة الإعلام الأمريكية هذه الفرية وتشبعها بحثًا وتحليلًا، ثم تتحدث إذاعة صوت أمريكا عن أن البطالة في الولايات المتحدة قد بدأت فعلًا في الارتفاع.

لقد تمت تهيئة كل الأجواء، وشحنها للعداء على العراق، حيث أخذ الرأي العام الأمريكي يشعر بالخطر على حياته من الآثار التي سوف تحدث له، وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تهيئة المواطن الأمريكي للحرب، وما يحدث فيها من خسائر بشرية، واقتصادية أن يتقبل ذلك من أجل وجوده وعمله.

لقد رغب العراق منذ البداية إلى إيجاد حل عربي، وقد تجاوب مع كل الدعوات والمبادرات التي دعت إلى ذلك، وكان منفتحًا على المبادرات الدولية لإيجاد حل سلمي عادل ومتوازن لحل النزاع.

وأمام كل هذه المحاولات التي أيدها العراق لتجنب الحرب والدمار للمنطقة وحيث يتضح من ذلك أن الولايات المتحدة قد أفشلت كل المبادرات والمحاولات العربية والمحاولات الأخرى لإيجاد حل سياسي متوازن للوضع. لأن قرار الحرب الأمريكية ضد العراق كان قد اتخذ منذ البداية وقبل ٢/ ٨/ ١٩٩٠.

لقد هيأت الولايات المتحدة الأمريكية كل الأجواء لخوض الحرب ضد العراق.

وبالرغم من كل المحاولات السلمية والتدخلات لإيقاف هذه الحرب إلا أن أمريكا كانت تفشل كل شيء قد أعد قبل آب ١٩٩٠م، فبعد يوم ٨/ ٨/ ١٩٨٨م بعد انتصار العراق على إيران في ربه، بدأت تتوارد الأسئلة عن معنى خروج العراق من حرب الأعوام الثمانية في العواصم المعنية، وخصوصًا الغربية عمومًا، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا.

كانت الهواجس قد طفت على السطح، وعلى عجل في العاصمة الأمريكية واشنطن.

استدعى الجنرال شوارتزكوف إلى اجتماع طارئ مع وزير الدفاع ورئيس أركان القوات الأمريكية المشتركة، وما أن التأم الاجتماع حتى وجه للجنرال شوارتزكوف السؤال التالي:

- من في تقديرك سيمثل خطرًا على منطقة الشرق الأوسط والخليج؟

- ومن دون عناء، أو تفكير بادر الجنرال قائلًا:

- العراق هو مصدر ذلك الخطر.

- فيسأل وزير الدفاع: وبرأيك ماذا يتوجب علينا فعله إزاء ذلك؟

- يجيب الجنرال شوارتزكوف:

- إنني أعتقد بضرورة الاهتمام بالجبروت العسكري العراقي، إن وقف إطلاق النار الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة بين العراق وإيران قد ترك الجيش من مليون جندي، واقتصاد أضعف من أن يستوعب عودة هؤلاء إلى الحياة المدنية.

- وبعد فترة صمت تبادل خلالها المجتمعون النظرات قال وزير الدفاع:

- أعتقد بالشيء نفسه.

قبل ذلك التاريخ بنحو أكثر من عامين تابع الجنرال الأمريكي لانغ القوة العسكرية في أثناء القتال مع إيران، ليكتب في تقريره ما مفاده:

«إن العراق عسكريًا قد انعطف بزاوية كبرى .. إن ١٨ مليون شخص على مساحة هذا الوطن بات يمثل أعظم تهديد للعالم؟»

ويمضي كولون إلى القول:

«علينا الاعتراف بأن الإعلام لم يكن قادرًا على التحليل الجاد لمثل هذه الأسئلة، إلا أننا نعجز عن الاقتناع بعجز مهنة الصحافة كلها، فهل كانت حملة مسمومة مقصودة؟ وإلا كيف يمكن تفسير حملة دامت ستة أشهر من الإلحاح اليومي».

ويصل كولون إلى النتيجة المتوخاة، ويكشف «اللغز»، أو ما يبدو لغزًا .. حيث يقول: «الهدف هو تسويغ وحشية العقاب الذين أرادوا إيقاعه بالعراق، لأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن إخراج القوات العراقية من الكويت .. فالحرب لم تكن ضرورية للتوصل إلى هذا الهدف .. بل أرادت أمريكا تدمير العراق .. وإلحاق أقصى ضرر ممكن به، ولكي يتم هذا للإرادة الأمريكية، فكان لابد من تقديم الصورة المضخمة جدًا للعراق».

قال الجنرال الفرنسي «دوخور» لصحيفة «داليبراسيون» في ٧ شباط عام ١٩٩٠م أي قبل الثاني من آب ١٩٩٠م بأكثر من خمسة أشهر:

«كانت الأجهزة الاستخبارية الأمريكية تعرف الحقيقة طبعًا، إلا أن كون الحرب تقع بين الولايات المتحدة الأمريكية- الدولة العظمى- والعراق- الدولة الصغرى- ولكي تصبح أمرًا مقبولًا للرأي العام العالمي، كان لابد من تصوير جيش العراق على الصورة التي صوروه بها، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة القيام بحملة دعائية مضللة، لكي تظهر العراقيين أكثر مما هم

عليه، والغريب أن هذه المناورة نجحت مع الأغلبية باستثناء عدد قليل من المراقبين».

ماذا كان في اللعبة الأمريكية سوى الإعداد المسبق المدبر- لشن الحرب على العراق ؟ ووضع الخطط العسكرية للقيام بالحرب على العراق.

وكانت الخطة «warplain-1002» التي تضمنت الإجراءات اللازمة لنقل قوات أميركية بسرعة إلى الخليج تحت غطاء احتمال «الرد على تهديدات سوفيتية بالخليج» وهي تهديدات لا وجود لها. إلا أن العسكريين الأمريكان أرادوا إمرار الخطة في الكونغرس تحت هذا الغطاء من أجل الحصول على تخصيصات مالية دفاعية. وبموجب هذه الخطة شكلت «القيادة العسكرية الأميركية المركزية» التي ترأس عام ١٩٨٧ الجنرال «نورمان شوارزكوف» الذي عاش منذ طفولته في الشرق الأوسط مع والده وآخرين ممن أسهموا في عام ١٩٥٣ في قلب حكومة مصدق في إيران، وفي العام نفسه أقرت لجنة الاستماع الخاصة في الكونجرس التابعة للجنة العلاقات الخارجية .. «إن من الضروري جدًا عرقلة القيادة السياسية العراقية عن تنفيذ أي من أهدافها .. وضرورة تحجيم نفوذها السياسي والاقتصادي .. ومنع امتداد النفوذ العراقي داخل الأوبيك».

وقد بدأت الإدارة الأمريكية بتزويد إيران بالأسلحة، والعتاد، والمعلومات عن العراق، والتي انكشفت فيما بعد على شكل فضيحة سميث «إيران- جيت» .. وعندما سئل الرئيس الأمريكي ريجان فيما بعد عن أسباب دعمه لإيران في نزاعها مع العراق قال: «إن أسباب تزويدنا إيران بالسلاح لم تكن نتيجة صفقة انتخابية .. وإنما لضرورات متعلقة بالسياسة العليا للدولة».

أما تقرير لجنة الكونجرس الخاص بالتحقيق في قضية إيران جيت فكانت

واضحة المقاصد حيث جاء فيه:

- إن السياسة الأمريكية المعلنة .. كانت تستند إلى تحسين العلاقات مع العراق .. هذا هو التناقض في الإستراتيجية في مجال النفط وفي مستقبل العرب.

ليس خلافًا في الرأي، بل هو صراع شامل .. صراع فكري اقتصادي سياسي .. البداية.

ففي عام ١٩٨٨م قرر العراق المباشرة بمناقشة الحدود مع الكويت، وذلك بتوجيهات من الرئيس العراقي صدام حسين خصوصًا بعد تحرير الفاو في نيسان عام ١٩٨٨م.

وتم إبلاغ هذا القرار من قبل وزير خارجية العراق إلى وزير خارجية الكويت أثناء لقائهما في القمة العربية في الجزائر عام ١٩٨٨م، وكان اقتراح العراق أن يناقش الوزيران هذا الموضوع من دون إعلان وضوضاء، وأن يقدما مقترحات مبلورة إلى كل من الرئيس صدام حسين وأمير الكويت، لأن المحادثات السابقة التي جرت في ظل صخب إعلامي لم تؤد إلى نتيجة.

غير أن الحكومة الكويتية ماطلت بتعمد في متابعة هذا الموضوع طيلة عام ١٩٨٨م، وعام ١٩٨٩م، وفي شباط عام ١٩٩٠م الذي توقفت فيه المحادثات علميًا.

وبعد شباط عام ١٩٩٠م بدأت لعبة تخفيض أسعار النفط، لقد كانت أسعار النفط في كانون الأول عام ١٩٨٩م تصل إلى ٢١ دولار للبرميل، وكان سوق النفط رائجًا، ولكن الذي حدث أن الكويت بدأت في زيادة إنتاجها من النفط إلى ٢,٥ مليون برميل في اليوم، في حين أن حصتها كانت بموجب نظام الحصص في الأوبك هي ١,٩٥ مليون برميل، إضافة إلى سرقتها نفط الرميلة الجنوبي، ورفض إعطاء

الأوبك معلومات، وتشل قدرته على الاستمرار في بناء قوته واقتصاده.

وفشلت كل المساعي التي قام بها العراق مع الكويت لمعالجة هذا الموضوع، وبالرغم من اتصالاته المستمرة مع السعودية والإمارات وغيرها من دول الخليج استمرت الأسعار في التدهور، وتصرفت الكويت بأسلوب فظ تجاه مساعي العراق لإجراء حوار بناء بين الطرفين لتسوية الأمور بينهما، وكلها اصطدمت بالتعنت الكويتي، وبأسلوب استعلائي يرفضه العراق، ولن يسمح به احترامًا لكرامة الشعب العراقي.

وفي ٢٩ مارس عام ١٩٩٠م انعقدت القمة العربية في بغداد لبحث التهديدات الإسرائيلية- الأمريكية، وبعد إنهاء أعمال القمة بنجاح نوه الرئيس صدام حسين عن الموضوع بأسلوب عملي، وأخوي، وقال:

إن الذي يجري هو حرب على العراق، وإن الذي ينوي شن الحرب على العراق عليه أن يتوقف عن الأذى.

وفي خطاب له في يوم ١٧ تموز عام ١٩٩٠ م تحدث عن الموضوع نفسه مرة أخرى، محذرًا من أن «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق» .. ولكن دون جدوى: حيث استمرت الكويت بتحدياتها للعراق، وسط التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لافتعال معركة معه، وقد توقع العراق الضربات العدوانية، وتوقع أن تستهدف مواقعه الإستراتيجية في أي وقت.

ثم قدم العراق شكوى للجامعة العربية، والتقى في جدة وزراء النفط السعودية والكويت، وقطر، والإمارات، واتفقوا على الالتزام بحصص الأوبك.

أذاعت شبكات التليفزيون الأميركي الرئيسية «٤٠» تقريرًا عن «الاجتياح العراقي» وعن «جيش عراقي يواصل التحرك جنوبًا باتجاه السعودية» ثم أذاعت

«١٠» تقارير عن القوات العراقية وتسليحها، وإعداد الفرق والحرس الجمهوري ومستوياتها القتالية .. ثم أفاضت في تقاريرها لتثير الرعب قائلة «إن اجتياح العراق للسعودية سوف يبدأ بالتركيز في المرافق المطارات القريبة من الظهران، والتي تبعد عن الحدود الكويتية ثلاث كيلومترات.

هنا نلاحظ التضليل في المسافة؛ حيث تبعد الظهران عن الحدود أكثر من ٤٥٠ كيلومترًا.

أما الخطوة التالية- حسب بيانات التضليل الأمريكية التي نشرتها وتلاقفتها وسائل الإعلام الأوروبية والعالمية- حيث ذكرت أن الخطوة القادمة ستكون احتلال الرياض- عاصمة السعودية- تتركز في منطقة الظهران جميع الأهداف الاقتصادية الحيوية التي يؤدي الاستيلاء عليها إلى إغلاق الخليج السعودي، وإلى إعاقة الإمدادات العسكرية للسعودية، ومعنى هذه الرسالة الإعلامية الأمريكية أن التدخل السريع جدًا أصبح ضرورة حتمية.

ولكي يتعاطف الرأي العام الأمريكي مع إرسال القطعان العسكرية عرضت أجهزة الإعلام الأمريكية صور الدبابات الكويتية المغروسة في رمال الصحراء قرب حدود الكويت مع السعودية على أنها دبابات عراقية في طريقها إلى اجتياح الأراضي السعودية، وفي خطب الرئيس بوش وتصريحاته في الشهور الثلاثة الأولى وردت كلمة «الدفاع عن السعودية ٣٩ مرة» وفي عشرين برنامجًا من الحوار والمناقشات مع وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني وعدد من المسؤولين الأمريكان تردد وصف الغزو بأنه مهمة .

١- في إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم «٦٦٠» في مساء الخميس ٢/ ٨/ ١٩٩٠ الذي يدعو في الفقرة «٣» منه «العراق والكويت إلى البدء

بمفاوضات مكثفة لحل خلافاتهم. ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وبوجه خاص جهود الجامعة العربية. أعلن العراق في يوم السبت ٤/ ٨/ ١٩٩٠ استعداده للانسحاب من الكويت .. وبدأ فعلًا بسحب قواته يوم الأحد ٥/ ٨/ ١٩٩٠ .. وأعلن أن الدفعة لأخرى ستسحب في يوم الثلاثاء ٧/ ٨/ ١٩٩٠ وتهيأت فعلًا للانسحاب وقبل ذلك تم الاتفاق على عقد مؤتمر في جدة لمعالجة الموضوع يضم العراق- مصر- الأردن- السعودية- اليمن .. ولكن المؤتمر لم يعقد ودخلت القوات الأميركية الأراضي السعودية في نفس الموعد المقرر – للمؤتمر.

أما الإذاعات التي كانت تعمل بتوجيه من الإدارة الأميركية، أو بالتعاون مع أهدافها فكانت تبث في اليوم الواحد «٤١٣» ساعة من الأخبار والتلفيقات والدعاية والحرب النفسية الموجهة صد العراقيين، كانت الحملة الإعلامية الواسعة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها لتهيئة الرأي العام العالمي، وخصوصًا العربي عن مخاطر القوة العراقية وتهديدها للمنطقة، وعلى الدول العربية وخصوصًا الخليجية منها، وليتقبل الرأي العام العربي تدمير العراق أرضًا وشعبًا وقوة عسكرية إستراتيجية متوازنة في المنطقة، وتجاه إسرائيل التي شعرت بالقوة العراقية.

وما أكثر الاعترافات الأمريكية التي تؤكد بمجملها أن مخطط العدوان العراقي في خطوطه العامة وفي كثير من تفاصيله . إن ١٨ مليون شخص على مساحة أكبر من ولاية كاليفورنيا، ولم يعد قوة عسكرية من دول العالم الثالث، لأن جيش العراق المكون من مليون رجل هو رابع أضخم جيش في العالم، وإن العراق الآن قوة تقليدية كبيرة».

وبعد عام من هذا الكلام- أي في عام ١٩٨٧ – قال لانغ:

«إن العراق استطاع أن يخوض معركة شديدة التعقيد، ويقتل ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف عسكري إيراني في هجوم واحد، والعراق الذي استطاع- في المعارك البرية الأخيرة- قتل ٦٥ ألف عسكري إيراني يستطيع أن يحرك جيشه إلى أي مكان في إيران».

جاء هذا في معرض دفاع لانغ عن وجهة النظر القائلة: «إن العراق أصبح يمتلك رابع قوة عسكرية في العالم».

أما والتر لانغ هذا فهو – كما يقول بوب ودورد في كتاب «القادة»: والتر لانغ عسكري متقاعد كان في تلك المرحلة- في الخمسينيات من عمره- وقد تعاقدت معه الاستخبارات الوطنية في الاستخبارات الدفاعية المختصة بجنوب آسيا والشرق الأوسط. إنه أعلى مسئول استخبارات مدني في البنتاجون .. مختص بهذه المنطقة .. وكان يرسل تقاريره مباشرة إلى رئيس وكالة الاستخبارات الدفاعية، وهذا يشرف على خمسة آلاف موظف عسكري ومدني، ومهمته تنظيم عمل الاستخبارات في الجيش والبحرية، وسلاح الجو والمارينز».

إذا كان ثمة تحرك- إعلاميًا- ومن يتحرك عسكريًا من اتجاهين نحو الهدف، أحدهما: الحديث عن قوة مبالغ في تقديرها إلى درجة التهويل، والثاني: عن وسائل ضرب هذه القوة .. كيف؟

في مذكراته، يقول شوارتزكوف:

«في تموز عام ١٩٨٩م سألت نفسي: ما هي أسوأ الحالات، فكان الجواب: إن العراق- غازيًا- هو رابع أكبر جيش في العالم يتمركز على الحافة الشمالية لحقول النفط التي يمثل ما تنتجه مادة أساسية للعالم، وحسمت رأيي، إن القلق بصدد العراق هو المنهج الصائب».

كان الهدف من تصميم حكاية أن الجيش العراقي هو رابع أكبر جيش في العالم التمهيد الطبيعي والضروري لتبرير لقوة التي استخدمت ضد العراق من جهة، وبث الرعب عن العراق من جهة أخرى، بحيث يجد المرعوبون في عملية تحجيم، أو تدمير الجبروت العسكري العراقي ما يريحهم ويهدئ من روعهم، بل إن أحد الأهداف كان السعي إلى ضمهم للعدوان على العراق، إذ كان معه منذ فترة طويلة، وهذا بيير سالنجر وإريك، يؤكدان الحقيقة في كتابهما «حرب الخليج الملف السري»، حيث جاء فيه ما يلي: «منذ عشر سنوات لم يغب التدخل العسكري في الخليج عن الاحتمالات الواردة في ذهن الإدارة الأمريكية، وإثر سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩م، أنشأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قوة تدخل سريعة لحماية حقول النفط في المنطقة».

ولكي نبين خلفيات تصميم المقولة- الجيش- العراقي قد أصبح رابع أقوى قوة عسكرية في العالم- نستشهد بما قاله الباحث البلجيكي ميشيل كولون في كتابه «احذروا الإعلام»، إذ يقول: «أعلن ديك تشيني- وزير الدفاع الأمريكي- أن الجيش العراقي هو رابع جيش في العالم، وكرر هذا القول الجنرال شوارتزكوف، وهذه أكذوبة تعرفها المخابرات الأمريكية، ويعرفها المسئولون في الولايات المتحدة الأمريكية، إنها كذبة كررها الإعلام لغربي على مدى شهور، حتى أصبح السؤال: من هو رابع جيش في العالم « أبسط ما يطرح من أسئلة في أية مسابقة تليفزيونية».

السؤال: لماذا بالغوا بإلحاح على هذه الكذبة؟

يتول ميشيل كولون: «إن هذه الملاحظة تدفعنا إلى سؤال هو هل خدع التضليل الدعائي الأمريكي الصحفيين أنفسهم؟ وهذه الفرضية بحد ذاتها إهانة لشرف المهنة، فكيف يمكن لجيش من العالم الثالث، وهو يقف في مواجهة تسع وعشرين

دولة، بينها أعظمى القوى في العالم؟ كيف يمكن تصوير

ماذا كان في اللعبة الأمريكية سوى الإعداد المسبق المدبر- لشن الحرب على العراق ؟

يعترف الجنرال شوارتزكوف في مذكراته: «إنه في حلول ربيع عام ١٩٨٩م كان قد أنهى مع وزير الدفاع- ثلاث رحلات إلى الشرق الأوسط ودهشت- أي شوارتزكوف- من بعض الأشياء التي اطلعت عليها، وفي تشرين الأول من هذا العام رافقته في جولة للاطلاع على المنشآت العسكرية الكويتية، فقال لي رئيس الأركان للجيش الكويتي:

إن العراق هو الخطر رقم واحد على الكويت.

هنا لابد للمراقبين أن يسألوا:

كيف يكون العراق الخطر رقم واحد على الكويت بعد أن خاض حرب ثماني سنوات دفع خلالها الدمار والأموال؟

جاء الجواب من شوارتزكوف نفسه، حين قال:

«قدمت قائمة وعرضًا تفصيليًا كنا قد وضعناه حول هجمات جوية وبحرية يمكن أن نشنها على العراق، وقدمت قائمة بما يسمى الأهداف الثمينة- قوات القيادة العسكرية- محطات توليد الطاقة- المصانع التي يمكن أن ندمرها بسرعة».

يقول كتاب «القادة»:في الساعة الثامنة من صباح يوم ٢ آب عام ١٩٩٠م اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي بكامل أعضائه، وكان هناك: ديك تشيني- وباول- وشوارتزكوف- وولفنر، وحضر كيميت نائبًا عن بيكر، الذي كان مجتمعًا مع نظيره السوفيتي شيفرنادزة، وقبل أن يبدأ الاجتماع طلب من شوارتزكوف أن يضع الخرائط السرية جانبًا، وذلك لأن جورج بوش كان يرد على بعض أسئلة الصحافة

.. وفي هذا الاجتماع تحدث عن خطة «٩٠/ ١٠٠٢» المعدة سلفًا، وأنها أراضيها وقواعدها لحلم».

ومن هنا نشعر أن خطة معدة، وخرائط، وتفاصيل، وأهدافا مؤثرة في العراق لضربها، وكانت هذه الخطة موضوعة وجاهزة للتنفيذ، ولكنها في انتظار التوقيت المناسب.

بل إن الاعترافات الواردة على لسان شوارتزكوف أكدت أن أدق التفاصيل كانت جاهزة، وأنها فقط وضعت موضع التنفيذ بدءًا من الساعة الثامنة من صباح يوم الثاني من آب- أغسطس عام ١٩٩٠م.

ومعنى ذلك أن الإدارة الأمريكية لم تنتظر قرارات مجلس الأمن الدولي التي كانت مستعدة لاستصدارها، ولم تنتظر حل المسألة عربيًا أو بوسائل أخرى غير استخدام القوة العسكرية.

وفي لقاء تم ببغداد في تاريخ ٤/ ٨/ ١٩٩٠م بين الرئيس صدام حسين، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وحضره علي سالم البيض- نائب رئيس الجمهورية اليمنية في ذلك الوقت- واستعرض في الاجتماع جملة من المواقف التي قامت بها الحكومة الكويتية، وحكامها، وبعض حكام الخليج، ومن هذه المواقف:

١- طرح العراق على حكام الكويت توقيع اتفاقية عدم التدخل في الشئون الداخلية، وعدم استخدام القوة، ولكنهم رفضوا ذلك.

٢- لقد أرادوا تدمير الاقتصاد العراقي، وأن يهبطوا بالعراق إلى مستوى ما يفعلون مع بعض الدول العربية.

٣- وجود تسجيلات بأصوات هؤلاء الحكام يسخرون فيها من العراق،

ويذمون قياداته، وعثرنا على تسجيل المكالمة الهاتفية بين حاكمين من حكام الخليج، يقول أحدهما للآخر، هل تذكر يا فلان كيف حلبنا العراق في قمة ١٩٧٨م.

٤- اقتطاع مساحات من الأراضي العراقية، ونهب النفط العراقي من خلال استخراج النفط من باطن الأرض المقتطعة .. وكانت عملية اقتطاع الأرض العراقية قد تمت من قبل حكام الكويت إبان انشغال العراق في حربه مع إيران للدفاع عن الدول الخليجية عمومًا. وعن الكويت بشكل خاص.

وظل الدينار العراقي ينخفض إلى أن وصل سعره إلى ٥٤ فلسًا قبل ٢/٨/ ١٩٩٠م أي ١ من ١٩ من قيمته، ولم يبق في العراق شيء ثمين إلا واشتروه، حتى المسبحات، حيث أن القوانين العراقية تسمح للعربي بالتملك مثله مثل العراقي.